الصحيفة
ASSAHIFA.COM
الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 23 • الثمن **10 دراهم**
يناير 2025

بيت الزوجية خارج الميراث، والولاية على الأطفال ليست حكرا على الأب، و3 مسائل فقهية لن يشملها التغيير
12

كشف النقاب عن معالم مدونة الأسرة الجديدة.. و100 تعديل على طاولة الحكومة والمجلس العلمي

أثرياء تندوف

«الصحيفة» تتبع شبكة معقدة لتمويل جبهة «البوليساريو» الانفصاليـــة في **3 قارات**

هل نستحق هذه الحكومة؟!

كل يوم، يزداد المغربي يقينا أن «حكومة الكفاءات» هي «وليمة قاتلة» قُدمت للمغاربة لتأخذهم لمصيرهم الثقيل والمجهول.

فكل الأرقام حُطمت مع الحُكومة التي يقودها رجل الأعمال عزيز أخنوش.

في البطالة وصلنا إلى معدل 25,9 % سنة 2024 مقابل 29,6 % سنة 2014، واضطرت 16 ألف شركة إلى إشهار إفلاسها خلال سنة 2024، إذ وصل نسبة الإفلاس إلى 13 % على أساس سنوي، كما أن إجمالي الشركات التي أعلنت إفلاسها منذ سنة 2021، التي تولى فيها أخنوش رئاسة الحكومة، وصل إلى 37 ألف شركة، وهو مسار كارثي لقطاع الاستثمار والمقاولات في المملكة.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لمذكرة صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى 12,9 % وأسعار الملابس بنسبة 3,7 %، والسكن والماء والكهرباء بـ1,1 %، فيما ارتفعت تكاليف التعليم بـ 3,8 %.

وشهد التضخم على عهد هذه الحكومة أعلى مستوى له خلال الـ 24 سنة ماضية (منذ سنة 1991) حينما وصل معدله إلى 8,3 % شهر أكتوبر من سنة 2022، وقفز إلى 10,1 % شهر فبراير من سنة 2023، مدفوعا بشكل خاص بتزايد أسعار المواد الغذائية - حينها - إلى 20,1 %، والمواد غير الغذائية بنسبة 3,6 %، ما دفع بنك المغرب إلى محاولة كبح حدوث دوامات تضخمية برفع سعر الفائدة إلى 3 في المائة، وهو القرار الذي لم يُقدِم عليه البنك المركزي المغربي منذ سنة 2008، واعتُبر خطوة تعكس عمق الأزمة التي رافقت قرارات الحكومة الكارثية التي انعكست على الاقتصاد، وتسبب في سحق فئة عريضة من المجتمع المغربي، بدون رحمة.

يُضاف إلى كل هذا أسعار المحروقات غير المنطقية، والتي وصلت سنة 2022 إلى 16 درهما للتر بالنسبة البنزين، ما جعل مواجهة المغاربة لكُلفة المعيشة مهمة صعبة، وحتى هوامش ادخارهم تدهورت، في مقابل ذلك، ظلت الحكومة تبرر ارتفاع المحروقات بتقلبات سعر برميل النفط في بورصة «روتردام» المرجعية، وارتفاع صرف الدولار مقابل الدرهم، وهي ادعاءات «مضللة» نشرنا زيفها في تحقيق لـ «الصحيفة» في عدد شهر أبريل 2023، تحت عنوان «أسطول الظل»، كشفنا من خلاله، بالوثائق والأرقام والمعطيات، عن تفاصيل استيراد 763 ألف طن من

خالد البـرحلي

> **يظهر «افتراسُ» رئيس الحكومة لصفقات بملايير الدراهم في تضارب للمصالح، مقابل «احتضار» جزء كبير من المجتمع وهو يرى حكومته ترتكب جرائم بلا عقاب، ورئيسها عالق في عالمه وفي عقله المزدحم بالكثير من الصفقات التي تنمي ثروته دون خوف من أن يلاحقه «الفشل السياسي» عند انتهاء ولايته، أو يلتصق به إرث ثقيل يؤنب ضميره. فهو إبن أحمد أولحاج الذي يقول لكم: «إن لم تهطل الأمطار لا تحاسبوني»!**

النفط الروسي، وهي كميات دخلت الموانئ المغربية عبر 19 شُحنة، وبأسعار زهيدة لم تتجاوز 64 دولارا للبرميل الواحد، حيث كانت روسيا تبيع برميل نفطها بأسعار تقل عن السوق لتجاوز تداعيات العقوبات الأمريكية والأوروبية عليها بعد حربها على أوكرانيا.

ومع ذلك، كانت الحكومة تتحدث عن أن سعر البرميل - حينها - يقارب 85 دولار وما فوق، في عملية تدليس خطيرة، ربحت من خلالها شركات استيراد وتوزيع المحروقات في المغرب ملايين الدولارات تحت جنح الظلام، من بينها شركة رئيس الحكومة «إفريقيا غاز» التي تعد أكبر موزع للمحروقات في المملكة.

تحقيق «الصحيفة» دفع المعارضة في البرلمان للمطالبة بلجنة تقصي الحقائق، ومعاقبة شركات توزيع المحروقات، كما تم استنكار صمتِ مجلس المنافسة الذي تردد طويلا، قبل أن يُصدر قرارا مُخزيا بتاريخ 23 نونبر 2023، أبرم من خلاله اتفاق صلح مع 9 شركات تنشط في أسواق تخزين وتوزيع الغازوال والبنزين، إضافة للمنظمة المهنية لهذه الشركات، بأن تدفع مبلغ 1.840.410.426 درهم كتسوية تصالحية بالنسبة لجميع الشركات المعنية ومنظماتها المهنية نظير هذا «المُنكر» الذي وصفته الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة «ترانسبرانسي المغرب»، بـ «الظالم وغير شفاف».

هو إذن سياقٌ زاد التأكيد على توغل الفساد في دواليب المؤسسات العمومية مع تضارب فَجٍ للمصالح، وهو ما عكسته تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة حينما أكد أن المغرب انتقل من الرتبة 73 ضمن 180 دولة عام 2018، إلى الرتبة 97 في 2023 في مؤشر مدركات الفساد، مؤكدا أن ظاهرة الفساد تكلف المملكة ما يفوق 50 مليار درهم سنويا، وهو رقم مخيف في بلد يعتمد على الاستثمارات الأجنبية للرفع من نموه وامتصاص بطالة شبابه.

وإذا أرفقنا كل هذا التحلُّل الداخلي الذي تعيشه الحكومة، التي يقودها رجل أعمال لا تتوقف شركاته واستثماراته وثروته عن النمو حد النُّخمة، في مُقابل انكماش ثروة المغاربة وضياع وظائفهم والعبث برزقهم اليومي، وأضفنا إلى ذلك عدد الصفقات التي تفوز بها شركات رئيس الحكومة مع مؤسسات الدولة، في تضارب مُفزع للمصالح وخلط بشع للسياسة بكل ما هو اقتصادي، سنعرف إلى أين تقودنا هذه الحكومة، الأكثر قسوة على المغاربة في تاريخ المملكة الحديث.

فمن صفقة محطة تحلية مياه البحر لجهة الدار البيضاء - سطات، إلى الصفقة الغامضة لاحتكار غاز «تندرارة»، مرورا ببيع النفط الروسي للمغاربة بسعر غير حقيقي، وصفقة توريد «الفيول» مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بقيمة 244 مليارا.. يظهر «افتراسُ» رئيس الحكومة لصفقات بملايير الدراهم في تضارب للمصالح، مقابل «احتضار» جزء كبير من المجتمع وهو يرى الحكومة ترتكب جرائم بلا عقاب، ورئيسها عالق في عالمه وفي عقله المزدحم بالكثير من الصفقات التي تنمي ثروته دون خوف من أن يلاحقه «الفشل السياسي» عند انتهاء ولايته، أو يلتصق به إرث ثقيل يؤنب ضميره. فهو إبن أحمد أولحاج الذي يقول لكم: «إن لم تهطل الأمطار لا تحاسبوني»!

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

تفوز بالجائزة الوطنية الكبرى
للصحافة - 2024

#assahifa
www.assahifa.com
ANDROID APP ON Google Play
Download on the App Store
#assahifa_english
ASSAHIFA

المدير العام
خالد البرحلي

الشريك المؤسس
محمد حكمون

مدير النشر
حمزة المتيوي

مديرة التسويق والعلاقات العامة
أمال المتوكل

إدارة التحرير
محمد سعيد أرباط
خولة اجيعفري
أمال الصبهاني

متعاونون
عمر الشرايبي
المهدي هنان
عبد الغفور ضرار

للإعلان في الصحيفة
Ads@assahifa.com
+212 (0) 6 61 45 39 86

للتواصل مع الإدارة
contact@assahifa.com

المقر الرئيسي للمجموعة
شارع النخيل، حي الرياض، الرباط

الطبـع : ماروك سوار

توزيـع : سوشبريس

إسبانيا : خالد البرحلي - حمزة المتيوي

أثرياء تندوف

«الصحيفة» تتبع شبكة معقدة لتمويل جبهة «البوليساريو» الانفصالية في 3 قارات

كيف تُغير ملايين الدولارات وجهتها من المخيمات إلى حسابات وعقارات قيادات الجبهة؟

حين نفتح الصفحة الخاصة بالجزائر، ضمن الموقع الرسمي لمنظمة «برنامج الأغذية العالمي» WFP التابعة للأمم المتحدة، نجد أنها تتحدث عن احتضان هذا البلد المغاربي لـ 5 مخيمات بالقرب من مدينة تندوف، تأوي «اللاجئين من الصحراء الغربية»، وذلك منذ سنة 1975. وفي تفاصيل ما ينشره هذا الموقع نجد أن الأمر يتعلق بـ «إحدى أطول أزمات اللاجئين أمداً في العالم».

البرنامج، في تقريره القُطري، لا يُقدم أي معطى بخصوص تعداد ساكني المخيمات، لأن لا «البوليساريو» ولا الجزائر يسمحان بإحصائهم، إلاّ أنه يكشف أرقاما مُخيفة حول وضعهم الصحي، إذ يتحدث عن أن 77 في المائة منهم يعانون من «انعدام الأمن الغذائي أو معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي»، و53,5 في المائة من الفتيات والنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة يعانين من فقر الدم «الأنيميا»، وترتفع هذه النسبة إلى 54,2 في المائة بين صفوف الأطفال في سن 6 أشهر إلى 59 شهرا، وضمن هذه الفئة هناك 10,7 في المائة يعانون من سوء التغذية الحاد الشامل، و28,8 في المائة من سوء التغذية المزمن.

في التقرير نفسه، تقول المنظمة الأممية إن برنامج الأغذية العالمي «يدعم اللاجئين الأكثر ضعفاً منذ عام 1986، بناءً على طلب الحكومة الجزائرية، ويغطي الاحتياجات الغذائية الأساسية»، ويُخصص 134.000 حصة غذائية لفائدة صحراويي المخيمات مكونة من عدة أنواع من الحبوب والبقول والسكر والزيت النباتي والأغذية المخلوطة، والتي تُوزّع من خلال 116 نقطة توزيع.

كل هذه المعطيات، تدفع للتساؤل، حول السبب الحقيقي لتدني الأوضاع الصحية وتفاقم خطر المجاعة داخل مخيمات تندوف، ما دام قادة الجبهة يعيشون ترف الحياة، سواء داخل منازلهم وبين «استثماراتهم» وممتلكاتهم في الأراضي الجزائرية، أو عند سفرهم أو إقامتهم في العديد من دول العالم، التي يقصدونها طالبين «الغوث الإنساني»، ليتحولوا بعدها إلى أصحاب أموال وعقارات ومشاريع.

قصة قيادي «البوليساريو» مع الدعم المالي والمساعدات العينية، التي تتزايد الدلائل والمؤشرات على أن آخر من يستفيدون منها هم سكان المخيمات، أضحت سببا رئيسيا لتوالي الاحتجاجات هناك، من طرف الآلاف من ضحايا الوضع الإنساني الصعب، الذين لا يفهمون، مثلا، كيف أن الأمم المتحدة مع الدول والجهات المانحة التي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا والبرازيل، خصصت سنة 2023 تمويلا بقيمة 214 مليون دولار من أجل ضمان الاستقرار الغذائي، وتعزيز فرص الولوج إلى التعليم، وتحسين الظروف الصحية لصحراوي تندوف، بينما الوضع لا يزال آخذا في التدهور.

وفي مسعاها لفهم البون الشاسع غير الخفي، بين «الترف» الذي يعيش فيه العشرات من قادة «البوليساريو»، و «الجحيم» الذي يغرق فيه 173 ألفا من سكان المخيمات، وفق آخر تقدير للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، الذي يعود لسنة 2018، تتبعت «الصحيفة» في تحقيق خاص خيوط «حصد» التمويلات والمساعدات الحكومية والحزبية والجمعوية في العديد من دول العالم عبر 3 قارات، ثم اختَفائها بمجرد وصولها إلى جيوب أشخاص بأعينهم.

الجمعيات.. مدخلٌ لأموال أوروبا

على المستوى السياسي، لم يكن الطرح المغربي لإنهاء الصراع حول الصحراء، القائم على مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية كأساس وحيد للتفاوض، يلقى الدعم الصريح واسع النطاق داخل الاتحاد الأوروبي، كذاك الذي يلقاه حاليا، والذي تراكم بسرعة ومن لدن قوى أوروبية رئيسية منذ أواخر 2020، عندما اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية للمملكة.

وحاليا، ووفق ما أعلنته وزارة الخارجية المغربية، فإنه إلى حدود أكتوبر من سنة 2024، كانت هناك 20 دولة من أصل 27 مكوِّنة للاتحاد الأوروبي، تدعم بصيغ مختلفة، لكنها صريحة، مقترح الحكم الذاتي المغربي في الصحراء.

ومع ذلك، فإن «البوليساريو» لا زالت تجد موطئ قدم داخل بلدان أوروبا، التي تمثل لها خزانا للتمويلات والمعونات العينية، حتى استطاعت بناء شبكة كاملة تضمن لقادتها التحرك بأريحية والقدرة على الاستمرارية، والسر يكمن في أن هذه الشبكة تنبثق أساسا من المجتمع المدني الذي يرغب في دعم مبادرات إنشاء السكن اللائق وضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي والخدمات الصحية لسكان مخيمات «تندوف».

وتحصل «البوليساريو» سنويا على كميات كبيرة، بعضها ثابت والآخر مُتباين ما بين سنة وأخرى، من المساعدات العينية التي تشمل المواد الغذائية والملابس والتجهيزات والمعدات الطبية والأدوية، وكذا التمويلات المباشرة المرتبطة، نظريا، بإنجاز مشاريع في مجالات الصحة والتعليم والسكن، وذلك من خلال دعم الجمعيات واتفاقيات «التوأمة» مع المجالس البلدية التي ترأسها أساسا أحزاب اليسار.

لا زالت «البوليساريو» تجد موطئ قدم داخل بلدان أوروبا، التي تمثل لها خزانا للتمويلات والمعونات العينية، حتى استطاعت بناء شبكة كاملة تضمن لقادتها التحرك بأريحية والقدرة على الاستمرارية

أموال باريسية للانفصاليين

ترتبط تمويلات جبهة «البوليساريو» في فرنسا أساسا بالحزب الشيوعي والهيئات التابعة له، ويتعلق الأمر هنا بحزب من أقصى اليسار ممثل في الجمعية الوطنية بـ 8 برلمانيين، يقوده حاليا فابيان روسيل، الصحفي السابق في صحيفة L'Humanité الحزبية ثم في تلفزيون France 3 العمومي.

هذا الحزب كانت آخر مشاركة له في الحكومة الفرنسية، ما بين 1997 و2002 في عهد رئيس الوزراء ليونيل جوسبان من الحزب الاشتراكي، حين اضطر الرئيس الراحل جاك شيراك للتعايش مع اليسار الذي فاز في الانتخابات التشريعية.

والثابت أن «الشيوعيين» حافظوا على دعمهم السياسي لجبهة «البوليساريو» الانفصالية حتى مع انكماش تأثيرهم الانتخابي، حيث تراجعوا من 35 مقعدا في سنة 1997 إلى 8 مقاعد فقط حاليا، ويظهر ذلك جليا حينما عَجّل الكاتب الوطني الحالي للحزب فابيان روسيل، بمهاجمة الرئيس إيمانويل ماكرون إثر إعلان دعم بلاده لمغربية الصحراء، في رسالة للملك محمد السادس بتاريخ 30 يوليوز 2024.

> **ترتبط تمويلات جبهة «البوليساريو» في فرنسا أساسا بالحزب الشيوعي والهيئات التابعة له، ويتعلق الأمر هنا بحزب من أقصى اليسار، ممثل في الجمعية الوطنية بـ 8 برلمانيين، يقوده حاليا فابيان روسيل، الصحفي السابق في صحيفة L'Humanité الحزبية ثم في تلفزيون France 3 العمومي**

ولنتذكر أيضا، كما سلف، أن روسيل صحافي سابق في يومية L'Humanité، لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي، والتي يديرها الآن عضو مجلس الشيوخ فابيان غاي، إذ تلعب هذه الصحيفة دورا رئيسيا في توفير الدعم المالي لجبهة «البوليساريو»، وتحديدا في العاصمة باريس.

ووفق المعطيات المتقاطعة التي حصلنا عليها من مصادر متطابقة، فإن الأمر يتم عن طريق تمويل نشاط «جمعية الصحراويين بفرنسا» ASF و«جمعية الجالية الصحراوية في فرنسا» ACSF، من خلال جمع الاشتراكات والتبرعات، وكذا من خلال عائدات بيع المنتجات الحِرفية والصناعات اليدوية ووجبات الطعام، خلال الحفل السنوي المسمى Fête de l'Humanité، الذي تنظمه الصحيفة المذكورة في عطلة نهاية الأسبوع الثانية من شهر شتنبر.

هذا الحفل يجمع العديد من التنظيمات اليسارية والسياسيين المنتمين أو المقربين من الحزب الشيوعي ومجموعة من أحزاب أقصى اليسار إلى جانب النشطاء المدنيين في مجال «العمل الإنساني»، ويحضره عناصر جبهة «البوليساريو» إلى جانب أعضاء الجمعيتين المُساندتين للطرح الانفصالي وأعضاء «تمثيلية» الجبهة في فرنسا.

ومن بين من يقفون وراء عمليات جمع التبرعات في باريس، محمد سالم الحيمر، أحد أعضاء جبهة «البوليساريو»، ورئيس «جمعية الجالية الصحراوية في فرنسا»، حيث تحظى العملية بغطاء سياسي، خصوصا في ضاحية «مونت لاجولي» من طرف ابنه سيدي الحيمر، الذي ليس سوى النائب الأول السابق لعمدة البلدية، وكان أيضا العمدة المؤقت ما بين يناير وماي 2022.

سيدي الحيمر، المنتمي، للمفارقة، إلى حزب «الجمهوريين»، الداعم علنًا للسيادة المغربية على الصحراء، هو نفسه السياسي الذي أدين شهر دجنبر الماضي، من طرف محكمة الاستئناف في فرساي، بتهم تتعلق باستغلال النفوذ وسوء استخدام السلطة والتلاعب بالشهود، ليتم الحكم عليه بالحبس لسنتين منها سنة نافذة وأخرى موقوفة التنفيذ مع ارتداء السوار الإلكتروني، وإسقاط الأهلية لمدة 5 سنوات.

المعطيات التي حصلنا عليها في «الصحيفة»، تقول إن سيدي الحيمر، الذي كان مُكلفا بالشؤون الاجتماعية في بلدية مونت لاجولي، اعتاد تنظيم أنشطة «خيرية» يساهم فيها أفراد الجالية المغربية بمبالغ مالية، دون أن يكونوا على علم بالوجهة التي تنتهي إليها تلك الأموال.

أما «جمعية الصحراويين بفرنسا»، فيرأسها مبارك ولد محمد، المعروف بـ«الرتنة»، فإلى جانب مداخيلها من حفل Fête de l'Humanité، تستفيد أيضا من تمويلات أخرى، عبارة عن إعانات من المجالس البلدية والمؤسسات المحلية، لكن أيضا يُصدر رئيسها شواهد لفائدة طالبي اللجوء في فرنسا، مقابل «رُسوم» كما تسميها الجمعية.

ولا يقتصر جني أعضاء «البوليساريو» للأموال في فرنسا على المنح والتبرعات والمساعدات العينية، فشبكة التمويل والاغتناء هناك أكثر تعقيدا وتعتمد أيضا على «الاستثمارات». فعلى سبيل المثال، استفادت «جمعية العمال الصحراويين في فرنسا» منذ بداية الألفينات، من جمع التبرعات والمساهمات الشهرية لأعضائها، ما أدى إلى إثراء العديد من مسؤوليها، وأحدهم هو أمين المال محمد سالم الحيمر، الشهير بـ «اعميرة»، الذي تحدثنا عنه آنفًا، حيث افتتح مركزا تجاريا على بعد حوالي 100 كيلومترا من باريس، تحديدا في ضواحي فيرنون بمنطقة النورماندي، هذا المشروع حقق سنة 2008 أرباحا بقيمة 1,35 مليون أورو.

شبكة «البوليساريو» في فرنسا

تمويل البوليساريو داخل فرنسا لا يقتصر على باريس وضواحيها فقط، بل يمتد إلى مدن وبلديات أخرى، على غرار بلدية «ريزي» القريبة من مدينة نانت، والتابعة لمنطقة «لالوار»، وتحديدا في عهد عمدتها السابق جيرار لالار، الذي كان قد خصص لجبهة «البوليساريو» مبلغ 100.000 أورو لمدة 5 سنوات، في إطار مشروع لبناء المؤسسات الصحية وتحديد المدارس في مخيمات «تندوف».

السياسي المنتمي للحزب الاشتراكي الذي استمر على رأس بلدية ريزي ما بين 2014 و2020، كان أيضا، وفق المعطيات التي حصلنا عليها، قد تعهد بأن يجمع لصالح الانفصاليين تمويلات أخرى بقيمة 100.000 أورو أخرى عبر مساهمات مجموعة من المدن الفرنسية.

وقبل أشهر من الانتخابات البلدية الفرنسية التي كان دورها الأول في مارس سنة 2020، كان لالار قد استقبل، في يونيو من سنة 2019 تحديدا، وفدا من جبهة «البوليساريو» بمقر بلدية ريزي، من بين أعضائه عضو قيادة الجبهة مريم السالك حمادة، وأبي بشرايا البشير ممثل الجبهة في فرنسا، وحينها تعهد بمواصلة «دعم ومساندة» الانفصاليين، كان ذلك قبل أن يخسر الانتخابات في العام والموالي، ويقرر اعتزال الحياة السياسية سنة 2021.

وفي الشرق الفرنسي، تبرز «جمعية التضامن مع الشعب الصحراوي بمنطقة اللورين» المعروفة اختصارا بـ ASPS ومقرها في مدينة نانسي، والتي يرأسها الفرنسي فيليب لوكليرك، الذي يشرف على جمع الإعانات العينية والتبرعات المادية على اعتبار أنها «مساعدات إنسانية مخصصة لفائدة الشعب الصحراوي في مخيمات تندوف».

المصدر الأساس لهذه المساهمات هي مجلس إقليم «مورث وموزيل»، إلى جانب مجموعة من البلديات في المنطقة نفسها وتبرعات أعضاء الجمعية ومناصري «البوليساريو» هناك، كما رصدت «الصحيفة»، عبر مصادر محلية، حصول الجمعية في السنوات الماضية على إعانات من مجلس إقليم «موز» في اللورين، بقيمة 3000 أورو ثم 2000 أورو ثم 2500 أورو، من أجل تمويل مشروع إنشاء قاعة متعددة التخصصات تابعة لمدرسة «ليل انضالة»، في ما يسمى «ولاية بوجدور» داخل مخيمات «تندوف»، من إجمالي تكلفة مقدرة بـ 15.000 أورو.

أما في مدينة بوردو، فتعتبر مؤسسة «دار الجزائر» في «أكيتين» مع القنصلية العامة للجزائر، الممول الأول لـ«الجمعية الصحراوية في بوردو» من خلال المساعدات المالية

والإدارية إلى جانب تمويل «البروباغاندا»، وذلك من خلال رسوم الاشتراكات في الجمعية المحددة في مبلغ 50 أورو، إلى جانب التمويلات والمساهمات المادية التي تجمعُها.

«الجمعية الصحراوية» لبوردو، شأنها شأن جمعية «دار الجزائر» التي تمولها، كلاهما تأسستا استنادا إلى قانون 1901 باعتبارهما «منظمتان غير ربحيتين»، وهو الأمر الذي يؤهلهما للحصول على دعم مالي سنوي من الدولة الفرنسية، مع السماح لهما بمزاولة أنشطة «اقتصادية» لتحقيق عوائد مالية، ومع كل هذا الزخم المالي، تراجع عدد منخرطي الجمعية الموالية لـ«البوليساريو» في السنوات الماضية بعد اكتشاف تلاعبات واختلاسات في ماليتها.

إسبانيا.. منجم الذهب

في إسبانيا، يبرز نشاط الجمعيات الموالية لجبهة «البوليساريو» الانفصالية بشكل أكبر، خصوصا في الأقاليم التي تضم فاعلين سياسيين ونشطاء مدنيين ذوي نزعات انفصالية، مثل إقليمي كاتالونيا وجزر الكناري، إلى جانب الحضور الواضح للموالين للجبهة في مناطق أخرى مثل العاصمة مدريد وإقليم الأندلس، الأقرب جغرافيا للمغرب، وهي مناطق نجح فيها الانفصاليون بالفعل، خلال السنوات الماضية، في الحصول على تمويلات مالية مهمة.

في جزر الكناري، تبرز الحكومة المحلية كممول أساسي للجمعيات التي تقف خلفها «البوليساريو»، خصوصا في ظل قوة الأحزاب القومية ذات النزعة الانفصالية، على غرار «التحالف الكناري» الذي تأسس سنة 1993 والذي يقود حاليا الأغلبية في البرلمان الإقليمي، وزعيمه ليس سوى فيرناندو كلافيخو، رئيس الحكومة المحلية، ما يُفسر «الصدمة» التي أحدثتها تصريحاته من الرباط في أكتوبر من سنة 2024، حين أعلن تبني موقف الحكومة المركزية الداعم لمخطط الحكم الذاتي في الصحراء تحت السيادة المغربية.

المعطيات التي حصلنا عليها في «الصحيفة» من مصادر متقاطعة في لاس بالماس، تؤكد أن الحكومة الإقليمية لجزر الكناري، ومن خلال مجلس العمل الخارجي التابع لها، منحت منذ سنة 1995 مبلغ 2.000.000 أورو سنويا كدعم لفائدة انفصاليي الجبهة العاملين في جزر الكناري، ويتم توزيع هذه الأموال أولا على حكومات الجزر، وتحديدا الحكومات المحلية للاس بالماس وتينيريفي وفويرتيفينتورا ولانثاروتي ولاغوميرا ولا بالما وإل هييرو، قبل أن يتم تحويلها إلى تمثيلية «البوليساريو» في جزر الكناري.

ويبرز أيضا التمويل القادم عن طريق الفرع الإقليمي في جزر الكناري التابع للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية، حيث تقوم الوكالة المعروفة اختصارا بـ AECID، بناءً على طلب مديرية التعاون الدولي لحكومة جزر الكناري، بتخصيص ميزانية سنوية لتغطية «احتياجات الشعب الصحراوي» في الإقليم، ودعم «المشاريع الإنسانية» في مخيمات تندوف.

وعلى المستوى الجمعوي، تستفيد جبهة البوليساريو، من خلال مشاريع ACAPS الدولية للعمل الإنساني، من مبلغ مليون أورو سنويا كمساعدات موجهة إلى «الشعب الصحراوي»، من قِبل المديرية العامة لإفريقيا التابعة لحكومة الكناري، وذلك في إطار خطة تعاون دولية مع تنسيق المنظمات غير الحكومية في جزر الكناري CONGDCA، برئاسة إيريني بيو، ممثلة منظمة «تحالف من أجل التضامن» في جزر الكناري.

تمويل «البوليساريو» في إسبانيا، يأتي أيضا من إقليم الأندلس، الذي يُعد أحد أكبر الأقاليم من حيث عدد البلديات في إسبانيا، بما مجموعه 778 بلدية، وهو ما مكن الجبهة من العثور على العديد من مصادر التمويل، التي مكنتها مؤخرا من الحصول على ما قيمته 25.000 أورو، وفق ما اطلعت عليه «الصحيفة» عبر مصادر محلية.

في منطقة قادش مثلا، سبق لبرلمان المنطقة أن خصص 22.500 أورو لصالح «اتحاد جمعيات أصدقاء الشعب الصحراوي» المعروفة اختصارا بـ FECADIZ، التي تنشط في عدة مدن وبلديات من بينها الجزيرة الخضراء، حيث التمركز الكبير لأفراد الجالية المغربية، وذلك بغرض «دعم برامج العطل للأطفال الصحراويين وتنمية المشاريع في مخيمات تندوف».

وفي نافارا، شمال إسبانيا، خصصت الحكومة الإقليمية مؤخرا مبلغ 316.000 أورو كدعم للمنظمات غير الحكومية العاملة بمخيمات تندوف، منها 178.000 أورو للمساعدات الغذائية، و84.000 أورو لمجال الصحة، و25.950 أورو لفائدة ما يسمى «الإدارة الصحراوية»، و28.000 أورو من أجل دعم التعليم، وذلك للسنة الثالثة على التوالي.

مدريد.. دعم حُكومي يُخطئ الطريق

أحد عناصر «البوليساريو» السابقين، والذي يقيم حاليا في مدريد، أكد لـ«الصحيفة» أن شبكات التمويل الإسبانية هي المساهم الرئيس في الدعم الموجه للبوليساريو، نظرًا لوضع إسبانيا كقوة استعمارية سابقة في الصحراء، ويشرح أن هذا الدعم له مصادر مختلفة، تشمل الجمعيات والأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والإنسانية والمجالس البلدية.

يضيف المصدر نفسه، الذي كان من بين المتدخلين في عمليات نقل التمويلات هذه، أن «شبكة التمويل في إسبانيا لا تحظى بدعم الدولة (الحكومة المركزية)، غير أن المجتمع المدني يظل متشبثا بأطروحة الانفصاليين، حتى لو اعترفت الحكومة الإسبانية بسيادة المغرب على الصحراء».

إلا أن المعطيات التي حصلت عليها «الصحيفة» من مصادر إسبانية، تتحدث عن تخصيص حكومة بيدرو سانشيز، سنة 2024، لأكثر من 12 مليون أورو كمساعدات إنسانية لسكان المخيمات في تندوف، في ارتفاع ملحوظ مقارنة مع ما كان يجري تخصيصه خلال السنوات الماضية، وهي مساعدات يتم تقديمها عادة من خلال ما يسمى «الهلال الأحمر الصحراوي».

هذه «المنظمة» لا نجدها ضمن القائمة المُعلنة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعروفة اختصارا بـ IFRC والتي يوجد مقرها الرئيس في جنيف، إلا أنها الجهة التي تتولى استقبال وجمع المساعدات الحكومية الإسبانية، بمساعدة الهلال الأحمر الجزائري الذي خصصت له مدريد خلال سنة 2024 وحدها دعمًا بقيمة 1,7 ملايين أورو من أجل «تحسين وضع التغذية لفائدة الصحراويين».

> **الحكومة الإقليمية لجزر الكناري، ومن خلال مجلس العمل الخارجي التابع لها، منحت منذ سنة 1995 مبلغ 2.000.000 أورو سنويا كدعم لفائدة انفصاليي الجبهة العاملين في جزر الكناري، ويتم توزيع هذه الأموال أولا على حكومات الجزر، قبل أن يتم تحويلها إلى تمثيلية «البوليساريو» في جزر الكناري.**

جبهة «البوليساريو» تستفيد أيضا من 6 ملايين أورو تمنحها وزراة الدفاع الإسبانية، لفائدة «قدامى الجنود الصحراويين»، إلا أن هذا المبلغ يذهب رأسا لقيادة الجبهة الانفصالية، ويتم توظيفه لأغراض دعائية، كما تؤكد مصادرنا.

هذه الموارد المالية لا تصل عادة إلى وجهتها الطبيعية، وهي سكان المخيمات، من أجل تحسين ظروفهم المعيشية القاسية، إنما توظف، عبر قنوات مختلفة، ضمن استراتيجية الجبهة الانفصالية داخل أوروبا، من أجل إقناع المجتمع المدني والرأي العام هناك بالأطروحة الانفصالية، وفق ما تشرح مصادر صحراوية معارضة للجبهة.

ووفق الجهات نفسها، فإنه في سنة 2017 جرى تخصيص ميزانية بقيمة 85.170 أورو، لتمويل الكيانات المؤيدة للطرح لانفصالي، مثل «تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان» CODESA و«الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان» ASVDH، جزء من هذا المبلغ، يتمثل في 5000 أورو، أتى من المنظمات غير الحكومية الإسبانية وخصص بالكامل للهياكل الداخلية المؤيدة للانفصاليين.

مصادر أخرى تحدثت إليها «الصحيفة»، تقاطعت معلوماتها مع المعطيات السابقة، إذ أوردت أنه سنة 2017 نالت الجمعيات الداعمة للطرح الانفصالي 112.000 درهما، منها 15.000 درهم لـ «الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان» ASVDH، و10.000 لما يسمى «لجنة الدفاع عن حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية» CODAPSO، و4000 درهم لصالح ما يسمى «اللجنة الصحراوية لدعم مخطط التسوية الأممي وحماية الثروات الطبيعية بالصحراء الغربية» CSPRON.

كتالونيا.. تلاقي الانفصاليين

وعلى المستوى السياسي، تستفيد «البوليساريو» في إسبانيا من دعم «مبدئي» من طرف الأحزاب الانفصالية في إقليمَي الباسك وكتالونيا، إلى جانب الدعم الذي تحظى به من أحزاب وتحالفات أقصى اليسار، على غرار حزب «بوديموس» وتحالف «سومار».

وتظل كاتلونيا المنطقة التي يبرز فيها هذا الدعم السياسي بشكل أكبر، خصوصا من طرف حزب «اليسار الجمهوري» ERC الذي يتوفر على 7 برلمانيي في مجلس النواب الإسباني و4 في مجلس الشيوخ ونائب في البرلمان الأوروبي، إلى جانب 20 عضوا في برلمان كتالونيا كثالث أكبر قوة سياسية حاليا في الإقليم، ويرأسه أوريول جونكيراس، نائب رئيس حكومة كتالونيا سابقا، وأحد قادة الانفصال المُدانين من طرف القضاء الإسباني بسبب استفتاء سنة 2017.

هذا الحزب نشيط جدا في مجال توفير الدعم العيني والوسائل اللوجيستية لأنشطة انفصاليي «البوليساريو» في برشلونة وجيرونا وتاراغونا ومدن أخرى داخل إقليم كتالونيا، ويبرز أعضاؤه أيضا من خلال حملات جمع التبرعات التي تنظمها جمعيات المجتمع المدني، إلى جانب لعبهم دورا أساسيا في توفير الدعم عن طريق البلديات التي يرأسها.

وفي برشلونة تحديدا، قالت مصادر محلية إن الجبهة تعتمد على بروباغاندا «الوضع الإنساني للاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف»، وفق تعبيرها، من أجل تلقي المنح المالية، وخصوصا من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، وقبل أشهر نشرت بلدية برشلونة، التي يرأسها خاومي كولبوني، عن الحزب الاشتراكي الكتالوني، «قرارا مؤقتا» يتعلق بطلبات التمويل، والذي يقترح تقديم دعم مالي بقيمة 60.000 أورو لـ «اتحاد الجمعيات الكتالونية الصديقة للشعب الصحراوي»، و14.446 أورو لفائدة منظمة تسمى «صحراويون وسط اللاشيء».

«مافيا» انفصالية في إيطاليا

بحث «البوليساريو» عن التمويل يشمل أيضا إيطاليا، وتحديدا العاصمة روما، وهناك تحصل على تمويل حكومي من الإدارة العامة للتعاون من أجل التنمية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، وهي الجهة المسؤولة عن تمويل ومتابعة المشاريع «الاجتماعية» في مخيمات تندوف، وذلك ضمن منح مشاريع التنمية المستدامة المُبرمجة حتى عام 2030.

هذه الإدارة تدعم البرنامج المسمى «المساعدة الغذائية لفائدة اللاجئين من الصحراء الغربية»، التابع لبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج «مساعدة اللاجئين الصحراويين في تندوف»، التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذا التدخل الإنساني لمنظمة «اليونيسيف» الذي يستهدف بشكل رئيسي النساء والأطفال في المخيمات.

وقد جرى حديثًا تخصيص «مساهمة طارئة» بقيمة 200.000 أورو، من قبل الإدارة العامة للتعاون في إيطاليا، لصالح المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمواجهة الفيضانات التي اجتاحت المخيمات، كما جرى تقديم منح للجزائر من لدن الوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية، في إطار مشاريع التنمية المستدامة حتى عام 2030، والتي يستفيد منها سكان مخيمات تندوف.

واستطاعت «البوليساريو»، وفق المعطيات التي حصلنا عليها من روما، أن تخترق الأحزاب السياسية في إيطاليا، خصوصا من خلال «الجمعية الوطنية للتضامن مع الشعب الصحراوي» التي يوجد مقرها في العاصمة، والتي لها فروع في معظم أنحاء البلاد، وهو ما يتيح للانفصاليين الحصول على دعم سياسي من عدة أحزاب يسارية، بهدف جمع التمويل الموجه لمخيمات تندوف، تحت يافطة مساعدة السكان الصحراويين.

تلك التبرعات والهبات، تمثل، وفق معطيات «الصحيفة»، المصدر الرئيس لتمويل رحلات قيادي الجبهة، وتخصيص «مكافآت» و«تعويضات» لهم، على اعتبار أنهم «في مهام» داخل الأراضي الإيطالية، بل إنهم أيضا يغطون نفقات مشترياتهم هناك من خزانة الجمعية المذكورة.

ومن جهة أخرى، تستفيد «البوليساريو» من الدعم الجمعوي في إيطاليا، وخصوصا بمنطقة إيميليا رومانيا في شمال البلاد، التي تنشط فيها منظمات مدنية داعمة للانفصاليين، كما يبرز الدعم المقدم عن طريق المؤسسات الجامعية في بولونيا، عاصمة الإقليم.

ويقوم ممثلو «البوليساريو» في إيطاليا أيضا بإنشاء «طاولات» لجمع التبرعات من عموم الناس في إقليم توسكانا، الذي يعد بدوره معقلا للانفصاليين، وخصوصا في بلديات سيستو فيورنتينو وكامبي بيسينسيو وإمبولي، ينضاف إلى ذلك استفادة الجبهة من أنشطة منظمة ARCI غير الحكومية

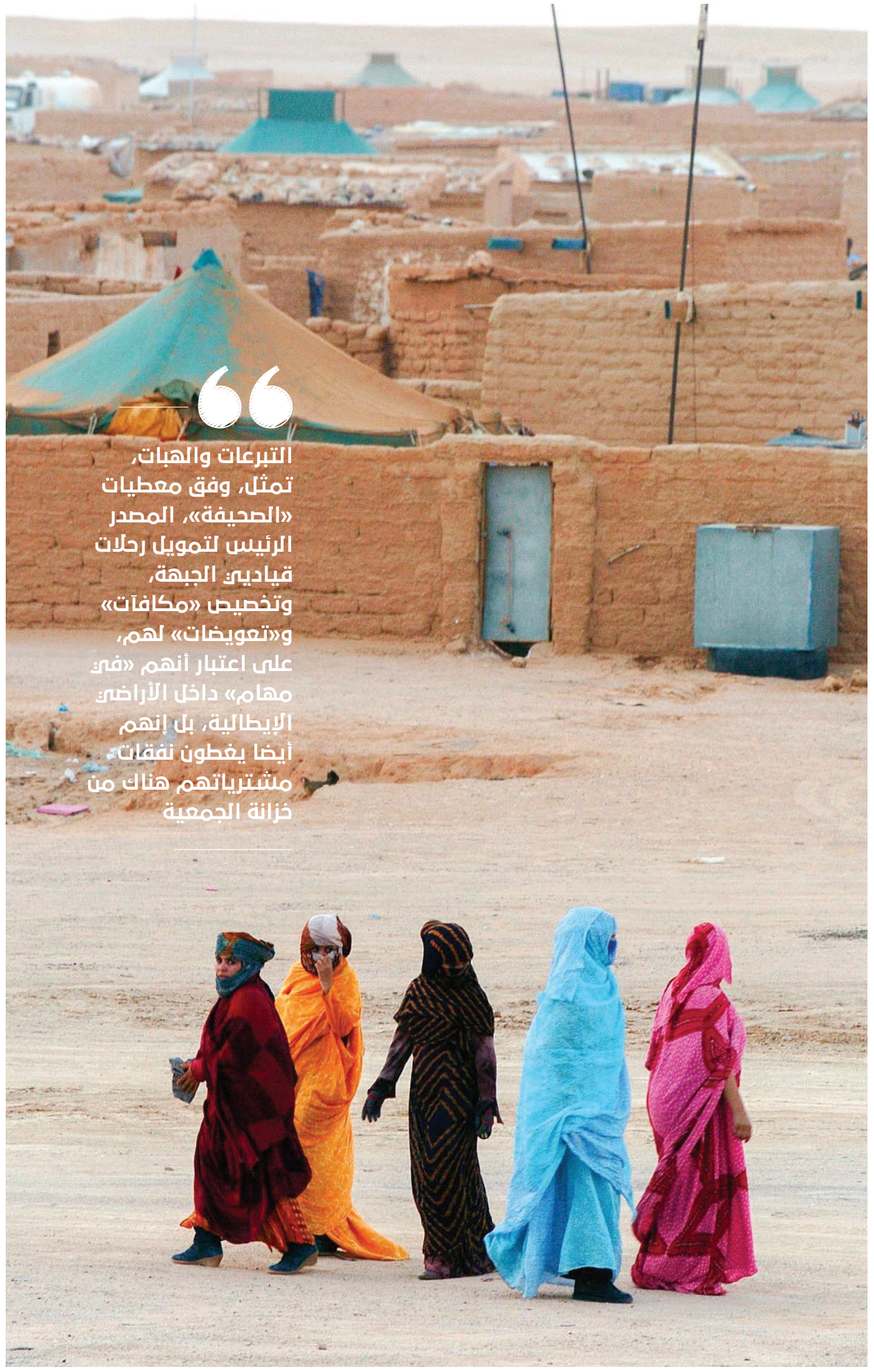

> **التبرعات والهبات، تمثل، وفق معطيات «الصحيفة»، المصدر الرئيس لتمويل رحلات قيادي الجبهة، وتخصيص «مكافآت» و«تعويضات» لهم، على اعتبار أنهم «في مهام» داخل الأراضي الإيطالية، بل إنهم أيضا يغطون نفقات مشترياتهم هناك من خزانة الجمعية**

التي منحتها خلال عام 2024 تمويلا بقيمة 224.000 أورو، من تمويلات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والحكومة الإيطالية، كما يستفيد الانفصاليون من تمويلات جمعيات «جيما صحراوي» في منطقة ريجيو إميليا، و«الوالي» في بولونيا، و«كبارة الأغضف» في موديا، و«أوتري إل مورو» في بادوفا، و«حركة أفريقيا 70» وجمعية «سلام» في مناطق إيطالية عديدة.

أموال بريطانية لقادة البوليساريو

على مدى عقود، استطاعت «البوليساريو» العثور على تمويلات داخل المملكة المتحدة. ووفق المعطيات التي توفرت لدينا خلال بحثنا لجمع معطيات هذا التحقيق، فإن الجبهة، عن طريق الجمعيات الداعمة لها، تستفيد من حقيقة أن القانون البريطاني لا يضع سقفا لعملية جمع التبرعات، وقالت مصادر في لندن لـ«الصحيفة» إن مجموعة «الصداقة» مع «البوليساريو» (APPG-western sahara) لم تنشر تقاريرها المالية للرأي العام إطلاقًا.

وتمارس «حملة الصحراء الغربية» المعروفة اختصارا بـWSC، باعتبارها منظمة غير حكومية، الضغط على النواب البريطانيين، وكانت تفعل الشيء نفسه مع أعضاء البرلمان الأوروبي قبل «البريكست»، كما جرى إحداث صندوق لجمع «التبرعات» باسم Western Sahara Trust، وهي مؤسسة وصلت ميزانيتها السنوية إلى 400.000 جنيه إسترليني.

تمويلات «البوليساريو» في لندن تأتي أيضا عبر جمعية «عدالة - المملكة المتحدة»، التي يقودها الانفصالي سيدي أحمد فاضل، إلى جانب «منتدى عمل الصحراء الغربية» المعروف اختصارا بـ WSAF، وهي مؤسسة متخصصة في دعم الطرح الانفصالي أمام الأمم المتحدة، كما تستفيد من دعم المؤسسات الخيرية المتخصصة في محاربة الفقر والمجاعة، مثل War on Want ومقرها لندن، وOXFAM ومقرها في أوكسفورد.

الدعم المالي الموجه لـ«البوليساريو» من المملكة المتحدة، يتميز أيضا بتنوع مجالاته، فعلى سبيل المثال نجد من بين الجهات غير الحكومية الممولة مؤسسة «ساندبلاست»، وهي جمعية خيرية تعمل في المجال الفني، بلغ رصيد صندوقها 50.000 جنيه إسترليني في 2024، ثم مؤسسة Olive Branch، وهي جمعية تشجع ماديا الفنانين المتعاطفين مع «البوليساريو»، وتعتمد في تمويلاتها على التبرعات المباشرة وأخرى قادمة من مداخيل القمار عبر اليانصيب الوطني، إلى جانب تمويل مجلس الفنون في إنجلترا.

ألمانيا.. تمويلات تجمعها أحزاب

في ألمانيا لا تتمتع «البوليساريو» بالدعم المالي من المجالس المنتخبة والمنظمات غير الحكومية فحسب، بل أيضا من الأحزاب السياسية، فحزب اليسار Die Linke الممثل في البرلمان الألماني والذي يتوفر على 28 نائبا في «البوندستاغ» حاليا من أصل 709، يمنح الجبهة الانفصالية دعما ماليا مباشرا عبر تمويل بعض نوابه لأنشطتها على الأراضي الألمانية.

أما الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني SPD، الذي يقود الحكومة الائتلافية حاليا، والذي يتوفر على 207 نواب برلمانيين، مُشكلين الكتلة الأولى في «البوندستاغ»، كان أعضاؤه من بين السياسيين الذين زاروا مخيمات تندوف في أبريل 2024، أما شريكه في الأغلبية، «حزب الخضر»، صاحب الـ 117 نائبا برلمانيا، فله علاقات وطيدة بالجبهة الانفصالية، إذ في دجنبر 2023 مثلا، استقبلت النائبة البرلمانية التي تحمل ألوانه، بيترا سيدجي، في مكتبها، ممثل «البوليساريو» في منطقة ساكسونيا، محمد أبا الدخيل.

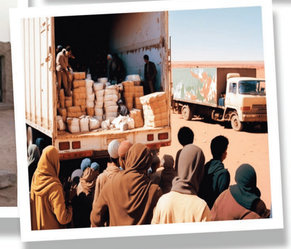

وعلى مستوى المجتمع المدني، تقدم مجموعة من الجمعيات تمويلات مالية للجبهة، تحت غطاء العمل الخيري والأنشطة الإنسانية، وتشمل اللائحة وفق المعطيات التي حصلنا عليها من مصادر محلية متقاطعة، جمعية «سلمى لمساعدة الأطفال اللاجئين»، وجمعيات Interkulturelle Brücke e.V و Barrio Olga Benario betterplace، وهي كلها ثبتَ وصول أموالها إلى «تندوف» حيث مقر قيادة «البوليساريو».

سخاءٌ برازيلي ومكرٌ انفصالي

نشاط «البوليساريو» في أمريكا اللاتينية قديم وعلني، والعديد من الدول، هناك تُعتبر معاقل تقليدية للجبهة، وسبق لها أن دعمتها دبلوماسيا وماليا وحتى من خلال تزويدها بالأسلحة والمعدات اللوجيستية، إلا أن البرازيل تحديدا ظلت تحاول إمساك العصا من المنتصف، لضمان استمرار علاقات جيدة مع الرباط التي تربطها بها مصالح اقتصادية متبادلة، وفي الوقت نفسه عدم خسارة الجزائر.

وحصلت «الصحيفة» على معطيات من مصادر سياسية، تؤكد أن «البوليساريو» حصلت على دعم حكومي من برازيليا، وذلك عن طريق الوكالة البرازيلية للتعاون، التي قدمت في السابق مساعدتين ماليتين، الأولى بقيمة 300.000 دولار أمريكي والثانية بـ 120.000 دولار أمريكي، لصالح برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيمات تندوف.

الحكومة البرازيلية تبرعت أيضا بأكثر من 2,170 طنًا من الأرز لفائدة «اللاجئين الصحراويين»، وفي فبراير 2024، جرى إطلاق «المبادرة البرازيلية لمساعدة اللاجئين الصحراويين» في حفل احتضنته سفارة البرازيل في الجزائر العاصمة، وجرى الإعلان عن خطة «الاستجابة لحاجيات اللاجئين الصحراويين في تندوف» للفترة ما بين 2024 و2025، وتشمل التبرع بـ65 جهازا لتنقية المياه لفائدة المدارس، مع 65 لوحة شمسية و65 بطارية ثابتة، كما أعلنت السفارة أنها شجعت القطاع الخاص البرازيلي على المساهمة في المبادرة من خلال التبرع بالأرز واللحوم والمواد الغذائية.

ومؤخرا، منحت الوكالة البرازيلية للتعاون، التابعة لوزارة الخارجية البرازيلية، 1.200.000 ريال برازيلي أي ما يعادل 350.000 دولار تقريبا، لبرنامج الأغذية العالمي، وسيتم توزيعها على 3 دول هي السودان وهايتي والجزائر، هذه الأخيرة ستنال نصيبها باعتبارها تستقبل مخيمات الصحراويين في تندوف.

وخارج الحكومة، نجد الدعم المقدم من كونفدرالية العمال البرازيلية CTB، التي عقدت مؤخرا مؤتمرها الوطني الرابع في مدينة سلفادور، وخلاله تمت دعوة ممثل «البوليساريو» في البرازيل، أحمد امبيريك باعتباره «ضيفا دوليا»، وفي السابق كان العشرات من المنتوعين التابعين للمركز البرازيلي للدراسات الصحية CEBES يتوجهون إلى المخيمات للمساهمة في مشاريع صحية.

جنوب إفريقيا.. تمويل مُتوقع

بعد الجزائر، تعد جنوب إفريقيا ثاني أكبر داعم لـ«البوليساريو» داخل القارة الإفريقية، ومن بين أشكال الدعم المقدم نجد التمويلات المالية والعينية، ففي بريتوريا يبرز صندوق النهضة الإفريقية DIRCO كأداة رئيسية يتم استخدامها لتلبية احتياجات الجبهة الانفصالية، وذلك عبر توقيع مجموعة من مذكرات التفاهم واتفاقيات الدعم المالي والإنساني.

قطاع الفنون والثقافة في حكومة جنوب إفريقيا، يعد أيضا من بين الداعمين الرئيسيين لـ«البوليساريو» عبر جامعة بريتوريا، التي تتولى تقديم المساعدات الإنسانية العينية وإخضاع الانفصاليين للتكوينات، بالإضافة إلى تنظيم رحلات إلى مخيمات «تندوف».

وتلعب سفارة الجزائر في بريتوريا دورا محوريا في تسهيل هذا الدعم، من خلال تيسير مسطرة منح التأشيرات للنشطاء المؤيدين للطرح الانفصالي، وضمان تنقلهم إلى مخيمات تندوف، بل أيضا تمويل الأنشطة المؤيدة لـ«البوليساريو» داخل جنوب إفريقيا. وتقوم السفارة كذلك بدور المنسق بين شركات جنوب إفريقية والشركات الأجنبية التي تملك فروعا هناك، وبين المنظمات غير الحكومية التي تتبنى أطروحة الجبهة.

تحويل الأموال والمساعدات.. طريق قادة البوليساريو السريع للاغتناء

سكان مخيمات تندوف، الذين تصفهم الجزائر و«البوليساريو» بـ«اللاجئين»، في حين يصر المغرب على اعتبارهم «محتجزين»، تُوفر لهم الأمم المتحدة الدعم اللازم داخل الإطار الرسمي الذي أنشأته على مستوى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين HCR. لكن خارج هذا الإطار تُقدم عدة منظمات غير حكومية، معظمها من أوروبا، مساعدات لجبهة «البوليساريو» بناءً على طلب قادة الجبهة أو بضغط من جمعيات مساندة للطرح الانفصالي.

تشتغل هذه المنظمات، وفق المعطيات التي استقيناها من عدة مصادر، تحت اسم «لجان دعم الشعب الصحراوي» CEAS أو «جمعيات أصدقاء الجمهورية الصحراوية» AARASD، وتنسق عملها منظمة تُعرف باسم «التنسيق الأوروبي لدعم الشعب الصحراوي» EUCOCO، والتي يوجد مقرها في بروكسيل ويرأسها البلجيكي بيير غالاند، وهي تتبنى الأطروحة الانفصالية.

هذه الطريقة من الاشتغال، أفرزت ظاهرة «تحويل» الأموال والدعم العيني إلى قيادة «البوليساريو»، إذ يذهب جزء من المساعدات، بما يشمل مواد غذائية وأدوية وملابس ومستلزمات مدرسية ومعدات إلكترونية تتضمن أجهزة راديو وحواسيب ومعدات منزلية وصحية، إلى قيادة الجبهة فور دخولها إلى الجزائر عبر مدينتي وهران وبشار، وهناك يجري تصريفها في السوق السوداء بتواطؤ مع السلطات الجزائرية.

جزء آخر من هذه المساعدات التي تصل إلى المخيمات، يتم نقلها على متن عدة شاحنات إلى موريتانيا، حيث يتم بيعها في الأسواق المحلية المختلفة، ويجري تخصيص كل شاحنة لمسؤول انفصالي، والذي يتولى منحها التصاريح اللازمة لمغادرة المعسكرات.

وتخضع المساعدات المالية أيضا للأسلوب نفسه، حيث حصلت «الصحيفة» على معطيات تفيد بأن بعض المنظمات السويدية، تحديدا Rada Barnen و SIDA ترسل أموالا على شكل تحويلات نقدية أو شيكات إلى المخيمات من أجل شراء المواد الغذائية، وهي أموال لم تُستخدم أبدا لهذا الغرض، وفي المقابل تلقت الجهات المانحة فواتير مزورة لشراء اللحوم.

وتستغل «البوليساريو» أيضا منظمتها المسماة «الهلال الأحمر الصحراوي» والتي لا توجد في قوائم حركة الهلال الأحمر الدولية، من أجل التغطية على عمليات الصرف غير الشرعية للمساعدات العينية والمالية المتوصل بها من الخارج، والتي يفترض أن الهدف منها إنساني صرف، وتُخصص للتخفيف من معاناة سكان المخيمات، الأمر الذي يطرحُه المغرب وبلدان أخرى على طاولة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حتى تتولى هي مباشرة توزيع المساعدات.

قائمةٌ «أثرياء» المساعدات

مع توالي السنوات، وبروز البون الشاسع بين الحياة القاسية لسكان المخيمات وحياة الرفاهية التي يعيشها قادة «البوليساريو»، أصبحت الاتهامات تطارد هؤلاء حتى داخل تندوف، باعتبارهم متورطين في نهب المساعدات وتحويل الأموال المخصصة لأغراض إنسانية لحساباتهم المصرفية، وهو الأمر الذي تشهد به عقاراتهم وسياراتهم وحساباتهم البنكية وقائمة ممتلكاتهم.

صحراويون من معارضي «البوليساريو» تحدثت إليهم «الصحيفة»، قالوا إن الأمر يتعلق بـ «استفادة ممنهجة وغير شرعية» من أموال المساعدات، والتي أفضت إلى إثراء أسماء عديد من قيادات الصف الأول الموجودة في تندوف، خصوصا تلك التي تستفيد من السفريات وتلتقي مع المتعاطفين مع سكان المخيمات في أوروبا، وكذا من مسؤولي تمثيليات الجبهة في الخارج.

وعلى رأس القائمة نجد السالك بابا حسنة، الذي تمنحه «البوليساريو» حاليا صفة «وزير الصحة العمومية»، وعبرهُ تمر جميع المشاريع المفترض تنفيذها داخل المخيمات، وسبق أن اتُّهم، على لسان القيادي وه«الوزير» السابق في الجبهة، أحمد بريك الله، باختلاس أموال المساعدات، وهي الاتهامات التي وجهها أيضا إلى عبد القادر طالب عمر، الذي يُسمى «السفير الصحراوي لدى الجزائر».

الاتهامات تطال أيضا بوحبيني يحيى، رئيس ما يسمى «الهلال الأحمر الصحراوي»، والذي يتولى استقبال وتسلُّم شاحنات المساعدات الإنسانية الآتية من الخارج، ومحمد سالم ولد السالك، الذي تعطيه الجبهة صفة «وزير مستشار لدى رئاسة الجمهورية»، وكانت قد طالته الانتقادات داخل المخيمات بعدما تبين أنه يمتلك منزلا فارها في ولاية تندوف وقطيعا كبيرا من الإبل.

ومن بين المتورطين أيضا في «الاغتناء» من المساعدات، أبي بشرايا البشير، الذي كان الممثل السابق للجبهة في عدة دول أوروبية ولدى الاتحاد الأوروبي، والذي اتهمهُ باختلاس أموال ومساعدات إنسانية مقدمة بالعملة الأجنبية لجبهة البوليساريو عبر تمثيلها في أوروبا، ليس سوى زعيم «البوليساريو» إبراهيم غالي، خلال اجتماعات لأمانة الجبهة عُقدت مؤخرا، إثر تصاعد الخلاف بينهما.

ويملكُ بشرايا البشير بالفعل عقارات عدة في إسبانيا وموريتانيا، منها منزل في فالنسيا بقيمة 160.000 أورو، وعقارٌ في لاس بالماس بقيمة 100.000 أورو، بالإضافة إلى مسكنين كبيرين في نواكشوط بقيمة 200.000 أورو لكل منهما، وعقار في نواذيبو بقيمة 80.000 أورو.

وتشمل القائمة أيضا محمد يسلم بيسط، الممثل السابق لجبهة «البوليساريو» في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو متهم بالاختلاس خلال مهماته كممثل للجبهة الانفصالية في جنوب إفريقيا والجزائر وبلجيكا، ويقول صحراويون تحدثوا لـ«الصحيفة» إنه يملك منزلا قرب المخيمات في ما يسمى «ولاية العيون» تقدر قيمته بـ 150.000 أورو.

أصابع الاتهام توجه أيضا داخل المخيمات إلى القيادي في الجبهة خاطري الدوه، الذي يوصف بأنه «وزير التربية والتعليم»، والذي كان زعيما مؤقتا للبوليساريو إثر وفاة محمد ولد عبد العزيز سنة 2016، وهو يمتلك منزلا كبيرا في ما يسمى «ولاية السمارة» تصل قيمته إلى 120.000 أورو.

ومعه أيضا يبرز اسم البشير مصطفى السيد، شقيق مؤسس الجبهة الراحل الوالي مصطفى السيد، ومُنافس إبراهيم غالي على منصب «الأمين العام» حاليا، وهو أحد أثرياء الجبهة، حيث يملك 1200 رأس من الجمال، وأسطولا مكونًا من 5 سيارات رباعية الدفع من نوع «تويوتا»، كما أن لديه استثمارات كبيرة في موريتانيا.

الهجرة السرية مصدراً للاغتناء

تمثل الهجرة غير الشرعية، مصدرا آخر من مصادر الإثراء غير المشروع لانفصالي «البوليساريو»، إذ يدير أعضاؤها شبكات متورطة في عمليات الاتجار داخل أوروبا في البشر بشكل منظم، أحد هذه الشبكات المتخصصة في التهجير السري نحو إسبانيا تعمل من داخل مخيمات تندوف على التراب الجزائري، عبر عناصر صحراوية انفصالية، تتعاون مع مسؤولين جزائريين في بعض الموانئ الجزائرية مقابل مبالغ مالية.

المعطيات التي حصلنا عليها، تفيد بأنه الراغبين من الصحراويين في التوجه إلى إسبانيا بشكل غير شرعي، يكونون مطالبين بجمع مبلغ 160 مليون دينار جزائري (حوالي 1,14 مليون أورو) لأعضاء هذه الشبكة وتسليم جوازات سفرهم التي سيتم ختمها في بعض الموانئ الجزائرية قبل السماح لهم بالصعود إلى السفن المتجهة نحو إسبانيا، بمعدل 20 مرشحا صحراويا في كل رحلة.

وعلى رأس هذه الشبكة يوجد الانفصالي سيدي أمين ولد لمغيميض، الذي ينحدر من قبيلة العروسيين ويعيش في مخيم «أوسرد»، وكان يمارس نشاطه بحُرية في هذه الشبكة باستخدام وثيقة إقامة إسبانية، وقد خضع للتحقيق من قبل السلطات الإسبانية في عام 2022 لارتباطه بشبكة الهجرة غير الشرعية، وخلال اعتقاله، صادرت الشرطة الإسبانية شاحنة تعود له تحتوي على حقيبة بها مبلغ 60.000 أورو، وكان هذا المال سيُحول إلى دوائر «البوليساريو» لتغذية شبكتها للتربُّح غير المشروع.

> **هذه المساعدات التي تصل إلى المخيمات، يتم نقلها على متن عدة شاحنات إلى موريتانيا، حيث يتم بيعها في الأسواق المحلية المختلفة، ويجري تخصيص كل شاحنة لمسؤول انفصالي، والذي يتولى منحها التصاريح اللازمة لمغادرة المعسكرات.**

ليست مجرد اتهامات

توجيه أصابع الاتهام لجبهة «البوليساريو» الانفصالية، بخصوص اختلاس الأموال والمساعدات الدولية الموجهة أساسا لسكان مخيمات تندوف، بالإضافة إلى صرفها خارج النطاق الإنساني المخصص لها، يجد العديد من التقارير والمعطيات التي يستند

إليها، مصدرُ بعضها المنظماتُ الأممية نفسها. ففي سنة 2021 مثلا، وفي تقريره الدوري المُقدم لمجلس الأمن حول ملف الصحراء، أشار الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إلى أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان «تلقت معلومات من منظمات غير حكومية، تفيد بأن جبهة البوليساريو تقوم باختلاس المساعدات الإنسانية والمالية».

وفي أكتوبر من سنة 2023، وضع السفير المُمثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، على طاولة اللجنة الرابعة للجمعية العامة، تقارير دولية تنص صراحة على أن المساعدات الإنسانية الموجهة إلى مخيمات «تندوف» تتعرض للاختلاس بشكل «ممنهج»، ويتعلق الأمر بوثائق صادرة عن المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي.

الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة في نيويورك عمر هلال الذي كان يتحدث في سياق الرد على ما اعتبرها «أكاذيب جزائرية»، إحداها تتحدث عن تحملها «العبء الإنساني» لمخيمات تندوف، أشار إلى أن المساعدات الإنسانية التي تقدمها الجزائر لمخيمات تندوف ضئيلة للغاية، مبرزا أن المجتمع الدولي «هو الذي يقدم الجزء الأكبر من المساعدات الإنسانية والمالية لهذه المخيمات»، في حين أن الجزائر «تخصص ملايير الدولارات لتسليح جماعة «البوليساريو» الانفصالية وتعمل على ضمان الدعم الدبلوماسي لها في جميع أنحاء العالم، خاصة من خلال تسخير مجموعات للضغط».

وأورد هلال أن «الجزائر تَغُض الطرف عن اختلاس المساعدات الإنسانية الدولية من قبل المسؤولين عن الهلال الأحمر الجزائري»، مضيفا أنه «يتم توثيق هذه الاختلاسات المُمنهجة وواسعة النطاق من قبل المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأيضا «من طرف برنامج الأغذية العالمي في تقريره الصادر في يناير 2023 تحت عنوان: تقييم البرنامج الاستراتيجي القُطري للجزائر 2019 - 2022».

> **الحكومة الإقليمية لجزر الكناري، ومن خلال مجلس العمل الخارجي التابع لها، منحت منذ سنة 1995 مبلغ 2.000.000 أورو سنويا كدعم لفائدة انفصاليي الجبهة العاملين في جزر الكناري، ويتم توزيع هذه الأموال أولا على حكومات الجزر، قبل أن يتم تحويلها إلى تمثيلية «البوليساريو» في جزر الكناري.**

التقرير الذي أشار إليه هلال، ليس مكتوبا بقلم مغربي، ومع ذلك فقد كان بمثابة توثيق دقيق لعمليات الاتجار في المساعدات الإنسانية التي تصل إلى مخيمات «تندوف»، عن طريق نقلها إلى ولايات جزائرية أخرى أو إلى البلدان المجاورة من أجل إعادة بيعها خارج القانون، في الوقت الذي يغرق فيه الصحراويون من سكان المخيمات في أزمات صحية متفاقمة، في ظل تسليم الجزائر للجبهة الانفصالية المسلحة الرقابة الداخلية على عمليات توزيع المساعدات.

المثير للانتباه، أن الفترة التي شملها تقرير برنامج الأغذية العالمي، تزامنت مع إطلاق «البوليساريو»، عبر ما يسمى «الهلال الأحمر الصحراوي»، في مارس من سنة 2022، «نداء عاجلا» حث فيه الدول المانحة والمنظمات الإنسانية على «الإسراع في تقديم مساعدات للصحراويين لتغطية الحد الأدنى من احتياجاتهم»، وهي الخطوة التي تمت عبر وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية.

النداء يدعو البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية وجمعيات المجتمع المدني، إلى جانب ما أسماها «الحركة التضامنية مع الصحراويين»، لتقديم «مساعدات إنسانية عاجلة»، على اعتبار أن وضعية صحراوي المخيمات طويلة الأمد «هشة أكثر من أي وقت مضى، بعد تداعيات جائحة كورونا»، متحدثا عن «انخفاض حجم الحصص الغذائية الشهرية المقدمة لهؤلاء اللاجئين بأكثر من 50 بالمائة» خاصة ما بين الأشهر الأخيرة من 2021 والأولى من 2022.

الأوروبيون يكتشفون الفضيحة

لكن ما لم يتحدث عنه «الهلال الأحمر الصحراوي» ولا «وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية»، هو ما حدث قبل ذلك بفترة قصيرة، حين بدأ القضاء الإسباني محاكمة أعضاء في جبهة «البوليساريو»، يقودهم طبيب، كانوا يحترفون سرقة مساعدات إنسانية، عبارة عن أدوية كان يُفترض أن تصل إلى مخيمات تندوف، لكن اتضح أنها كانت تُوجه إلى السوق السوداء.

هذا الأمر مثّل فضيحة للجبهة حينها، بعد اعتقال الطبيب الموالي لها والذي يعمل بمصلحة الصحة بإقليم الأندلس، جنوب إسبانيا، حيث اتضح أنه يتزعم شبكة للاتجار غير الشرعي في المساعدات، وغرم أن جمعيات مدنية وجهت مراسلات في الموضوع لقيادة «البوليساريو»، إلا أن عدم تجاوب هذه الأخيرة دفعها للاستنجاد بالسلطات الأمنية الإسبانية، التي تتبع مسار إعادة بيع تلك الأدوية المنهوبة، قبل أن يتم إحالة الموقوفين على محكمة «خايين».

وفي الواقع، فإن مثل هاته الممارسات ليست جديدة أو مفاجئة، بل هي معلومة بشكل كبير لدى الدول والمنظمات المانحة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. ففي 2 يوليوز 2020، طرحت لجنة التنمية في البرلمان الأوروبي، موضوع اختلاس المساعدات الإنسانية الموجهة لصحراوي تندوف، خلال جلسة استماع

حضرها المفوض الأوروبي لإدرة الأزمات حينها، يانيز لينارسيتش.

وأكد لينارسيتش حينها أن المفوضية الأوروبية اتخذت تدابير رقابية وأقرت عددا من الضوابط بخصوص المساعدات الموجهة إلى المخيمات الموجودة فوق التراب الجزائري، وأقر أنه فيما يتعلق بعدد المستفيدين من المساعدات الإنسانية «هناك في كثير من الأحيان شكوك حول الأرقام الحقيقية في المناطق التي لا يمكن الولوج إليها».

وكانت النائبة الفرنسية في البرلمان الأوروبي، دومينيك بيلد، أكثر جرأة حينها، التي وصفت ما يجري بأنه «اختلاس» يتطلب إجراء تحقيق فيه، متحدثة عن ظاهرة «تحويل المساعدات» من طرف البوليساريو والجزائر، كاشفة أن هذه الأخيرة «التي لطالما رفضت القيام بتعداد اللاجئين، على الرغم من الدعوات الأممية المتكررة، تفرض ضريبة نسبتها 5 في المائة على هذه المساعدات».

ووفق النائبة الفرنسية التي قضت مدة 10 سنوات في عضوية البرلمان الأوروبي فإن الأمر يتعلق بـ «منظومة مشبوهة»، مبرزة أن تورطها في نهب المساعدات وتحويلها «مُوثّق منذ تحقيق المكتب الأوروبي لمكافحة الغش سنة 2015»، داعية المفوضية الأوروبية «للتحلي بالشجاعة لوضع حد لهذه الفضيحة ووضع الدولة الجزائرية أخيرا أمام مسؤولياتها».

تحقيق المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، هو نفسه الذي دفع وزارة الخارجية الدانماركية، سنة 2016، إلى الإعلان عن «دعم توصيات البرلمان الأوروبي الرامية إلى تعزيز المراقبة على تمويل المساعدات الإنسانية الموجهة للمخيمات وضمان وصولها إلى مستحقيها»، بعد استفسار توصلت به من طرف المجلس الاستشاري المغربي الدنماركي.

وأوردت حينها، لينا أغيرنايس، ممثلة مديرية العمل الإنساني والهجرة والمجتمع المدني في وزارة الخارجية الدانماركية، في جواب كتابي حول الاستفسار، أنه «من وجهة نظر دنماركية، فإن التركيز ينبغي أن ينصب حول منع اختلاس أموال الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن الدانمارك تدعم التدابير التي اتخذتها المفوضية الأوروبية».

تحويلٌ مُنظم للمساعدات

تقرير المكتب الأوروبي لمحاربة الغش، الذي كشف تلك التجاوزات، كان قد نُشر في يناير من سنة 2015، ويتحدث بشكل صريح عن التحويلات المنظمة والمتتالية للمساعدات الإنسانية الموجهة لسكان مخيمات تندوف، ومن أخطر الأمور التي تحدث عنها هو أنه لا يتم توزيع تلك المساعدات على الأهالي «إلا بالقدر الذي يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة».

وكشفت الوثيقة أن الكثير من المساعدات الإنسانية الدولية، بما في ذلك تلك القادمة من الاتحاد الأوروبي منذ 1975، يتم بيعها في أسواق أجنبية ليستفيد من عائداتها مسؤولون جزائريون وقياديون في الجبهة الانفصالية، لافتة أيضا إلى أن المبالغة في تقدير عدد سكان المخيمات، في ظل عدم إحصائهم، يمهد لمثل هذه الممارسات.

وبناء على هذا التقرير تدخلت لجنة مراقبة الميزانية بالبرلمان الأوروبي، طالبت المفوضية الأوروبية بـ «ملاءمة مساعداتها» مع «الحاجيات الحقيقية» لسكان المخيمات،

> **العديد من قياديي الجبهة يستفيدون من تلك الأموال بشكل ذاتي، وهو ما يتضح من خلال مظاهر الاغتناء التي بدت عليهم من خلال العقارات والمشاريع والأملاك التي بحوزتهم، سواء على الأراضي الجزائرية وفي المخيمات، أو في أوروبا وموريتانيا.**

وهو ما عبرت عنه رئيسة اللجنة، النائبة الألمانية إنجيبورغ غراسلي، في مشروع تقرير لتصفية حساب الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي لسنة 2013، كما حثت على «وضع حد لجميع أشكال الاتجار وتحويل المساعدات الإنسانية».

دعم إنساني أو ميزانية للأسلحة؟

إذا كان استيلاء جبهة «البوليساريو» الانفصالية على المساعدات الدولية، يجد ما يدعمه في تقارير الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن هذا الواقع يفرض تساؤلا مُلحا: أين يتم صرف تلك الأموال؟.

المؤكد، كما أسلفنا، أن هناك دلائل ومؤشرات على أن العديد من قيادي الجبهة يستفيدون من تلك الأموال بشكل ذاتي، وهو ما يتضح من خلال مظاهر الاغتناء التي بدت عليهم من خلال العقارات والمشاريع والأملاك التي بحوزتهم، سواء على الأراضي الجزائرية وفي المخيمات، أو في أوروبا وموريتانيا.

لكن من جهة أخرى، تستغل «البوليساريو» تلك الأموال أيضا في الإنفاق على شراء «الأسلحة» لتدعيم ميليشياتها المسلحة، ففي 2023، نشر منتدى دعم الحكم الذاتي في مخيمات «تندوف»، المعروف اختصارا بـ«فورساتين»، بنود الإنفاق خلال ولاية قيادة الجبهة الممتدة من دجنبر 2019 إلى يناير 2023، الذي أكد حجم الإنفاق في هذا الباب.

ففي البند المتعلق بـ«الدفاع»، والمقصود به الإنفاق على تسليح ميليشياتها، أنفقت الجبهة ما مجموعه 426 مليار دينار جزائري، أي 3,13 مليار دولار أمريكي حينها، وهو ما يعادل أكثر من ثلث ميزانية الدفاع الجزائرية المخصصة لسنة 2023.

أما في بند النفقات العام فاتضح أن «البوليساريو» أنفقت خلال 3 سنوات رقما فلكيا، وهو تريليون و59 مليار دينار، أي ما يعادل 7,79 مليار دولار، منها نفقات تندرج تحت البند المسمى «العمل الخارجي»، أي سفريات وجولات قياديها في الخارج، بقيمة 129 مليار دينار، أي 950 مليون دولار، في حين أنفقت على ما يسمى «التسيير»، أي النفقات الداخلية لعناصرها، 124 مليار دينار، وهو ما يعادل 910 مليون دولار.

هذه الأرقام يمكن ربطها أيضا بالمعطيات التي كشف عنها عمر هلال، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، خلال ندوة صحفية بنيويورك في أكتوبر من سنة 2022، حيث ورد أن الطائرات المسيرة عن بُعد التي أعلنت «البوليساريو» أنها تتوفر عليها، هي طائرات إيرانية الصُنع تبلغ كلفة الواحدة منها 22 ألف دولار، مبرزا أن ثمنها يُسدد عن طريق الأموال التي تتوصل بها الجبهة كمساعدات إنسانية.

هذا الكلام، يذكرنا أيضا بما قالته النائبة الأوروبية الفرنسية دومينيك بيلد، أمام البرلمان الأوروبي في يوليوز من سنة 2020، حين أوردت أن جزءا من المساعدة الإنسانية التي توصل بها البوليساريو «يُعاد بيعها من أجل المساعدة في اقتناء معدات عسكرية، منها على الخصوص الدبابات الحربية والصواريخ، بينما تتم المبالغة إلى حد كبير في عدد اللاجئين قصد الحصول على المزيد من الإعانات».

مجلة الصحيفة السياحية

في الأكشاك

الصحيفة ASSAHIFA.COM

#assahifa www.assahifa.com

كشف النقاب عن معالم مدونة الأسرة الجديدة.. و100 تعديل على طاولة الحكومة والمجلس العلمي

الصحيفة من الرباط

بيت الزوجية خارج الميراث، والولاية على الأطفال ليست حكرا على الأب، و3 مسائل فقهية لن يشملها التغيير

ترأس الملك محمد السادس جلسة عمل خُصصت لموضوع تعديل مدونة الأسرة، وهو ما يُفسر حجم الاهتمام بهذا الورش القانوني والاجتماعي بالنسبة للقصر الملكي، الأمر الذي اتضحت مسوغاته إثر تقديم عَرضَيْ وزير العدل عبد اللطيف وهبي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق.

وظهر الملك، الذي جرى الإعلان عن خضوعه للعملية الجراحية يوم 8 دجنبر الماضي، والذي ثُبتت يدُه لمدة 45 يوما، وهو يُنصت بإمعان لخُصالات عُضوي الحكومة، وذلك بعدما رفعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة إلى العاهل المغربي، تقريرا يتضمن أكثر من 100 مقترح تعديل على المدونة، وأيضا بعد إحالة التعديلات المقترحة المرتبطة بنصوص دينية، على المجلس العلمي الأعلى.

والثابت الآن، بعد جلسة العمل التي احتضنها القصر الملكي بالدار البيضاء يوم 23 دجنبر 2024، أن الأمر لا يتعلق بتعديلات عابرة لمدونة مرَّ على اعتمادها 20 عاما، وإنما بتغييرات جذرية تمس مواضيع ذات حساسية عالية، مثل الإرث والنفقة وضوابط التعدد وزواج القاصرات، إلى جانب الحضانة والولاية على الأطفال، وهي كلها قضايا يتقاطع فيه الاجتهاد الفقهي بالنقاش المجتمعي والالتزامات الحقوقية الدولية.

العلماء يفصلون في 17 مسألة

توجهت الأنظار، خلال الاجتماع الذي حضره أيضا رئيس الحكومة عزيز أخنوش، ووزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة نعيمة ابن يحيى، إلى ما سيُفصح عنه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، على اعتبار أن العديد من المسائل تبقى مرتبطة بمنطوق النص الديني وتفسيراته، المهمة المُسندة حصرا للمجلس العلمي الأعلى.

وحسب التوفيق، فإن الملك، بصفته أمير المؤمنين، أمر بإحالة 17 مسألة على النظر الشرعي، وجاء رأي المجلس العلمي الأعلى «مُطابقا مُوافقا لأغلبها، وموضحا سبل إمكان موافقة البعض الآخر منها لمقتضى الشريعة، ومبينا أن ثلاثا منها تتعلق بنصوص قطعية لا تجيز الاجتهاد فيها، وهي المتعلقة باستعمال الخبرة الجينية لإثبات النسب، وإلغاء العمل بقاعدة التعصيب، والتوارث بين المسلم وغير المسلم».

وأورد الوزير، بصفته عضوا بالمجلس العلمي الأعلى، أن المجلس أبدى موافقته الشرعية على مقترحات الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة في ما يخص إمكانية عقد الزواج، بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، دون حضور الشاهدين المسلمين في حال تعذر ذلك، وتخويل الأم الحاضنة النيابة القانونية عن أطفالها، واعتبار عمل الزوجة المنزلي مساهمة في تنمية الأموال المكتسبة خلال قيام العلاقة الزوجية، ووجوب النفقة على الزوجة بمجرد العقد عليها، وإيقاف بيت الزوجية عن دخوله في التركة، وجعل ديون الزوجين الناشئة عن وحدة الذمة على بعضهما، ديونا مقدمة على غيرها بمقتضى الاشتراك الذي بينهما، وبقاء حضانة المطلقة على أولادها بالرغم من زواجها.

وأوضح التوفيق، أيضا، أن العلماء فوضوا للملك النظر في ما أبدوه من الآراء وذلك من زاوية «المصلحة» التي هي «المقصد الأسمى للدين، والتي يعتبر ولي الأمر أحسن من يقدرها، لثقتهم بالتبصر الذي يميز الإمامة العظمى، وحرص أمير المؤمنين على التوفيق في المسيرة الإصلاحية التي يقودها، بكل حكمة وبعد نظر، بين المحافظة على الثوابت الدينية والوطنية، والسعي لتحقيق المزيد من الكرامة والعزة والإنصاف لرعاياه الأوفياء، في مراعاة للتطورات التي يعرفها المجتمع المغربي»، وفق منطوق عرضه.

والظاهر، أن مهمة المجلس العلمي الأعلى لم تنته بعد، حتى بعد تقديم رأيه للعاهل المغربي، وهو ما تؤكده الدعوة الملكية المُشار لها في بلاغ الديوان الملكي، للمؤسسة الدينية الرسمية، إلى «مواصلة التفكير واعتماد الاجتهاد البناء في موضوع الأسرة، عبر إحداث إطار مناسب ضمن هيكلته، لتعميق البحث في الإشكالات الفقهية التي تطرحها التطورات المحيطة بالأسرة المغربية، وما تتطلبه من أجوبة تجديدية تساير متطلبات العصر».

> **وزير العدل أوضح أن تعديلات المدونة تنصب على ضمان تدخل أكبر لجهاز النيابة العامة ومعالجة بعض الظواهر الاجتماعية المرتبطة بقضايا زواج القاصر، والتعدد والحضانة والنفقة والولاية القانونية، وبيت الزوجية، إلى جانب ما يترتب عن انفصام العلاقة الزوجية من إشكالات تهدد المصالح الفضلى للأطفال.**

الأنظار تتجه إلى وهبي

وخلال جلسة العمل نفسها، كشف وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، بصفته عضوا بالهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، أن مقترحات التعديلات، التي انبثقت عن الاستشارات الواسعة، تشمل مختلف القضايا التي تؤطرها مدونة الأسرة، وتهدف إلى معالجة بعض الاختلالات القانونية والقضائية المسجلة وتجاوز ثقل الإجراءات القضائية وبطئها.

وزير العدل أوضح أيضا أن تعديلات المدونة تنصب كذلك على ضمان تدخل أكبر لجهاز النيابة العامة ومعالجة بعض الظواهر الاجتماعية المرتبطة بقضايا زواج القاصر، والتعدد والحضانة والنفقة والولاية القانونية، وبيت الزوجية، إلى جانب ما يترتب عن انفصام العلاقة الزوجية من إشكالات تهدد المصالح الفضلى للأطفال.

هذه العبارات، كانت كافية لتوجيه الأنظار إلى وهبي، في اليوم الموالي، حيث كان مُطالبًا بتقديم العديد من التفاصيل بخصوص البنود المشمولة بالتعديل، وذلك تفاعلا مع توجيه الملك محمد السادس، لرئيس الحكومة والوزراء المعنيين، بـ «التواصل مع الرأي العام، وإحاطته علما بمستجدات هذه المراجعة، والتي ستسهر الحكومة، داخل آجال معقولة، على حسن بلورتها وصياغتها في مبادرة تشريعية، طبقا للأحكام الدستورية ذات الصلة».

وخلال اللقاء التواصلي الذي احتضنته أكاديمية المملكة بالرباط، يوم 24 دجنبر 2024، أوضح وهبي أن من بين ما تم اعتماده، تأسيسا على مقترحات الهيئة والرأي الشرعي للمجلس العلمي الأعلى، هناك 16 نقطة تهم الزواج والطلاق والإرث والنفقة والولاية على الأطفال.

لا زواج دون 17 عاما

بخصوص مسائل الزواج، ستُتيح المدونة في نسختها الجديدة، إمكانية توثيق الخطبة، واعتماد عقد الزواج لوحده لإثبات الزوجية كقاعدة، مع تحديد الحالات الاستثنائية لاعتماد سماع دعوى الزوجية، وتعزيز ضمانات زواج الشخص في وضعية إعاقة، مع مراجعة للإجراءات الشكلية والإدارية المطلوبة لتوثيق عقد الزواج، كما ستفتح الباب أمام إمكانية عقد الزواج، بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، دون حضور الشاهدين المسلمين في حال تعذر ذلك.

وعلاقة بزواج القاصرات، ستنص النسخة المنتظرة من المدونة، على تحديد أهلية الزواج بالنسبة للفتى والفتاة في 18 سنة شمسية كاملة، مع وضع استثناء للقاعدة المذكورة، يُحدد فيها سن القاصر في 17 سنة، مع تأطيره بعدة شروط تضمن بقاءه، عند التطبيق، في دائرة «الاستثناء».

وبخصوص موضوع تعدد الزوجات، ستنص المدونة على إجبارية استطلاع رأي الزوجة أثناء توثيق عقد الزواج، حول اشتراطها عدم التزوج عليها، من عدمه، والتنصيص على ذلك في عقد الزواج، وفي حال اشتراط عدم التزوج عليها، فلا يحق للزوج التعدد وفاء منه بالشرط، وفي حال غياب هذا الاشتراط، فإن «المبرر الموضوعي الاستثنائي» للتعدد، سيصبح محصورا في إصابة الزوجة الأولى بالعقم، أو بمرض مانع من المعاشرة الزوجية، أو حالات أخرى، يقدرها القاضي وفق معايير قانونية محددة، تكون في الدرجة نفسها من الموضوعية والاستثنائية.

- إمكانية عقد الزواج، للمغاربة المقيمين بالخارج، دون حضور الشاهدين المسلمين في حال تعذر ذلك
- أهلية الزواج بالنسبة للفتى والفتاة في 18 سنة شمسية كاملة
- إجبارية استطلاع رأي الزوجة أثناء توثيق عقد الزواج، حول اشتراطها عدم التزوج عليها، من عدمه، والتنصيص على ذلك في عقد الزواج
- جعل الطلاق الاتفاقي موضوع تعاقد مباشر بين الزوجين، دون الحاجة لسلوك مسطرة قضائية
- تثمين عمل الزوجة داخل المنزل، واعتباره مساهمة في تنمية الأموال المكتسبة خلال قيام العلاقة الزوجية
- اعتماد الوسائل الإلكترونية الحديثة للتبليغ في قضايا الطلاق والتطليق
- عدم سقوط حضانة الأم المطلقة على أبنائها بالرغم من زواجها
- حق الزوج أو الزوجة في الاحتفاظ ببيت الزوجية، في حالة وفاة الزوج الآخر

ضوابط جديدة للطلاق

أما في موضوع الطلاق، فسينص مشروع التعديلات التي سنُعرض على البرلمان، على إحداث هيئة غير قضائية للصلح والوساطة، يكون تدخلها مطلوبا، مبدئيا، في غير حالة الطلاق الاتفاقي، مع حصر مهمتها في محاولة الإصلاح بين الزوجين، والتوفيق بينهما في ما يترتب عن الطلاق من آثار.

وسيتم جعل الطلاق الاتفاقي موضوع تعاقد مباشر بين الزوجين، دون الحاجة لسلوك مسطرة قضائية، وتقليص أنواع الطلاق والتطليق، بحكم أن التطليق للشقاق، حسب توضيحات الوزير، يُغطي جُلّها، وتحديد أجل 6 أشهر كأجل أقصى للبت في دعاوى الطلاق والتطليق.

إلى جانب ذلك، سيتم اعتماد تأطير جديد لتدبير الأموال المكتسبة أثناء العلاقة الزوجية، مع تثمين عمل الزوجة داخل المنزل، واعتباره مساهمة في تنمية الأموال المكتسبة خلال قيام العلاقة الزوجية، كما سيتم اعتماد الوسائل الإلكترونية الحديثة للتبليغ في قضايا الطلاق والتطليق، مع قبول الوكالة في هذه القضايا باستثناء مرحلة الصلح والوساطة.

تقاسم الولاية على الأطفال

بخصوص القضايا المرتبطة بالأطفال، تعتبر التعديلات المقترحة أن حضانة الأطفال تُمثل حقا مشتركا بين الزوجين أثناء قيام العلاقة الزوجية، مع إمكانية امتداده، في حال الاتفاق، بعد انفصام العلاقة الزوجية، وتعزيز الحق في سكنى المحضون، بالإضافة إلى وضع ضوابط جديدة فيما يخص زيارة المحضون أو السفر به، وإلى جانب ذلك سيتم التنصيص على عدم سقوط حضانة الأم المطلقة على أبنائها بالرغم من زواجها.

وستضع المدونة الجديدة، وفق وهبي، معايير مرجعية وقيمية تُراعى في تقدير النفقة، وكذا آليات إجرائية تساهم في تسريع وتيرة تبليغ وتنفيذ أحكامها.

أما «النيابة القانونية»، فستصبح مشتركة بين الزوجين في حال قيام العلاقة الزوجية وبعد انفصامها، وفي الحالات التي لا يتأتى فيها الاتفاق بين الزوجين، على أعمال النيابة القانونية المشتركة، يُرجع في ذلك إلى قاضي الأسرة للبت في الخلاف الناشئ، في ضوء معايير وغايات يحددها القانون.

الهبة عوض إلغاء التعصيب

المدونة الجديدة، وفي الشق المرتبط بالميراث، ستُحدد كذلك الإجراءات القانونية التي يتعين على المحكمة سلكها من أجل ترشيد القاصر وتعزيز الحماية القانونية لأمواله، وفرض الرقابة القضائية على التصرفات التي يجريها وليه أو وصيه أو المقدم عليه.

وستنص الوثيقة المنتظرة على حق الزوج أو الزوجة في الاحتفاظ ببيت الزوجية، في حالة وفاة الزوج الآخر، وفق شروط يحددها القانون، وفق ما أوضحه وزير العدل.

وسيجري تفعيل مقترح المجلس العلمي الأعلى، بخصوص موضوع «إرث البنات»، القاضي بإمكانية أن يهب المرء قيد حياته ما يشاء من أمواله للوارثات، مع قيام الحيازة الحُكمية مقام الحيازة الفعلية، وسيتم كذلك فتح إمكانية الوصية والهبة أمام الزوجين، في حال اختلاف الدين.

مراجعة عامة للمساطر والإجراءات

وزير العدل تطرق أيضا إلى المقترحات ذات الصبغة العامة، الهادفة إلى مواكبة ورش إصلاح المدونة، مبرزا أنها تهم على الخصوص 5 نقاط، أولها توفير الموارد البشرية المؤهلة والكافية للاضطلاع بقضايا الأسرة من قضاة وأطر، مع ضمان التكوين التخصصي المستمر.

النقطة الثانية، وفق خلاصات وهبي، تهم مراجعة المساطر والإجراءات في قضايا الأسرة، مع وضع دليل عملي ومرجعي للمدونة، أما المسألة الثالثة فهي تسهيل الولوج إلى القضاء الأسري، عبر إحداث «شباك موحد» على مستوى محاكم الأسرة.

ويرتبط الأمر الرابع بتأهيل المقبلين على الزواج، من خلال توعيتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عن الزواج، مع إقرار سياسة عمومية مواكبة للموضوع، والنقطة الخامسة تهم دراسة إمكانية إحداث سجل وطني تُسجل فيه عقود الزواج والطلاق.

ومن ناحية أخرى، كشف وهبي أنه بالنظر إلى أن الأمر يتعلق «بمراجعة عميقة» لمدونة الأسرة، فسيتم تبني «صياغة بعبارات حديثة»، من خلال استبدال بعض المصطلحات، لاسيما إذا توقف العمل بها في المنظومة القانونية والقضائية المغربية.

البنك الشعبي
نكبرو. جميع.

تابعونا

فاشل !

الصحيفة من الرباط

سجل المغرب سنة 2023 أعلى معدل للبطالة منذ 2001، حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل ما يفوق 21 في المائة من المغاربة

لم يحتج شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في حكومة عزيز أخنوش، سوى لشهرين بعد تعيينه من طرف الملك محمد السادس على رأس المندوبية السامية للتخطيط، حتى يُخرج إلى العلن أرقاما تكشف عن حصيلة زملائه السابقين، وفي مقدمتهم يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، الذي أضحى مُرشحا فوق العادة ليكون المسؤول الحكومي الذي سيرتبط باسمه أسوأ معدل للبطالة في تاريخ المغرب.

ولم يكن تقديم بنموسى لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، أمرًا مُريحًا بالنسبة لأخنوش والسكوري، فحتى لو أن الأمر يتعلق بعملية أشرف عليها المندوب السامي السابق أحمد الحليمي، وكانت آخرَ مهامه قبل «التقاعد»، إلاّ أن إماطة مسؤول سابق في الحكومة الحالية، النقابَ عن معدلات البطالة القياسية بغير قليلٍ من التفصيل، وضعَ التجربة في حرج كبير. وهي التي تعهد رئيسها قبل 3 سنوات بتوفير مليون فرصة عمل. ودافع كثيرا عن حصيلته من داخل البرلمان، بالإضافة إلى إصراره على الإبقاء على الوزير المكلف بقطاع التشغيل ضمن النسخة الثانية من حكومته، ضمن تعديل 23 أكتوبر 2024.

أكثر من خُمس المغاربة بلا عمل!

كشف التقرير الذي عرضه بنموسى، بخصوص النتائج النهائية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، أن وضعية سوق الشغل شهدت انخفاض معدل النشاط، مبرزا أن حوالي أربعة أشخاص من أصل عشرة أفراد من بين البالغين من العمر 15 سنة فأكثر، بما نسبته 41,6 في المائة يمارسون نشاطاً اقتصادياً سنة 2024 مقارنة بـ 47,6 في المائة سنة 2014، في تراجع بـ6 نقط مائوية خلال 10 سنوات.

> **أرقام المندوبية السامية للتخطيط، تبدو مثيرة للاهتمام، على اعتبار أنها تمثل محاكمة علنية للوزير المكلف بالتشغيل، لكنها مع ذلك ليست مفاجئة، على اعتبار أن الارتفاع المتتالي في أرقام البطالة أمرٌ واقع في زمن ثنائية أخنوش والسكوري.**

ووفق ما كشف عنه بنموسى، فإن نسبة الرجال الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا في الوقت الراهن، يزيد قليلا عن الثلثين من مجموع السكان، بما نسبته 67,1 في المائة، مقابل أكثر من ثلاثة أرباع قبل 10 سنوات. وتحديدا 75,5 في المائة، أما بالنسبة للنساء، فإن المعدل الحالي هو 16,8 في المائة مقابل 4,20 في المائة سنة 2014.

الأرقام التي عرضها المندوب السامي للتخطيط خلال ندوة في الرباط، تكشف ارتفاع معدل السكان النشيطين في الوسط الحضري مقارنة بالوسط القروي، لكن مع ذلك، فإن النسبة داخل المدن لا تجاوز 43,8 في المائة سنة 2024 مقابل 49,1 في المائة سنة 2014، أما في البوادي فتصل إلى 37,6 في المائة حاليا المائة مقابل 45,1 في المائة قبل عقد من الزمن.

وأورد تقرير بنموسى أنه خلال الفترة ما بين 2014 و2024 انتقل معدل البطالة من 16,2 في المائة إلى 21,3 في المائة، كما ارتفع من 19,3 في المائة إلى 21,2 في المائة بالوسط الحضري، ومن 10,5 في المائة إلى 21,4 في المائة بالوسط القروي، وأبرزت الوثيقة أن هذا المعدل يظل مرتفعا لدى النساء بما نسبته 25,9 في المائة سنة 2024 مقابل 29,6 في المائة سنة 2014، مقارنة بالرجال الذين وصلت نسبة البطالة في صفوفهم إلى 20,1 في المائة سنة 2024 مقابل 12,4 في المائة سنة 2014.

وأوضح التقرير أنه على الصعيد الجهوي سُجلت أعلى معدلات البطالة على مستوى جهات كلميم - واد نون بـ31,5 في المائة، ثم الشرق بنسبة 30,4 في المائة، تليها جهة بني ملال - خنيفرة بـ26,8 في المئة، والعيون - الساقية الحمراء بـ26,6 في المائة، وفاس - مكناس بـ23، في المائة، أما معدلات البطالة الأقل ارتفاعا نسبيا فسُجلت بجهات الداخلة - وادي الذهب بـ10,6 في المائة، ثم الدار البيضاء - سطات بـ18,8 في المائة، تليها جهة طنجة - تطوان - الحسيمة بـ19,6 في المائة، وسوس - ماسة بـ19,7 في المائة، والرباط - سلا - القنيطرة بـ 19,8 في المائة.

أرقام السكوري أمام الملك

أرقام بنموسى، تبدو مثيرة للاهتمام، على اعتبار أنها تمثل محاكمة علنية للوزير المكلف بالتشغيل، من طرف زميله في الحكومة، الذي كان ممسكا بقطاع اجتماعي هو قطاع التعليم، وكان في السابق أيضا وزيرا للداخلية، لكنها مع ذلك ليست مفاجئة، على اعتبار أن الارتفاع المُتتالي في أرقام العطالة أمرٌ واقع في زمن ثنائية أخنوش والسكوري.

لنعد مثلا، إلى التقرير السنوي الذي قدمه والي بنك المغرب، عبد اللطيف الجواهري، إلى الملك محمد السادس بالقصر الملكي بتطوان، بتاريخ 29 يوليوز 2024، والذي تحدث عن أن وضعية سوق الشغل بالمغرب «ظلت صعبة في 2023، مع فقدان ما يقارب 157 ألف منصب، ما يعكس انخفاضات هامة في القطاع الفلاحي، مبرزا أن باقي القطاعات سجلت تحسنا نسبيا لم يكن كافيا لتعويض هذه الخسارات».

الجواهري نفسه، عاد للتطرق مجددا إلى موضوع البطالة مؤخرا، إثر صدور نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، وذلك خلال الندوة الصحفية التي عقدها في الرباط بتاريخ 17 دجنبر 2024، إثر الاجتماع الفصلي لمجلس البنك، حيث قدم

استنتاجات مفادها أن المسارات التي ذهبت فيها الحكومة الحالية من أجل التغلب على البطالة، في حاجة ماسة إلى إعادة النظر.

وبعبارات صريحة، أورد والي بنك المغرب أنه لا يمكن التغلب على إشكالات التشغيل بدون تحقيق النمو الاقتصادي المناسب، موضحا أن الأمر يرتبط أساسا بارتفاع معدل خلق الثروة في المغرب وإعادة توزيعها، والتركيز على إحداث النمو وتحقيق التنمية، أما الحلول ذات الطبيعة الإدارية، بما فيها تلك المستوردة من تجارب بلدان أخرى، لن تكون الحلول المناسبة لإشكالية البطالة.

قرصات أذن متكررة لوزير الشغل

قبل الجواهري، وقبل بنموسى أيضا، كان المندوب السامي السابق للتخطيط، أحمد الحليمي، قد دق ناقوس الخطر مرارا بخصوص معدلات البطالة غير المسبوقة في المغرب على عهد الحكومة الحالية، لدرجة أنه كان يُنظر إليه كـ«متخصص» في «شد أذن» السكوري بشكل دوري عبر المذكرات الإخبارية لمندوبيته الصادرة كل 3 أشهر.

ففي غشت الماضي، أصدر الحليمي مذكرة حول وضعية سوق الشغل بخصوص الفصل الثاني من العام الجاري، وهي المُذكرة الأخيرة من نوعها في عهده، حيث كشف أن 90 ألف شخص انضموا إلى قائمة العاطلين عن العمل خلال عام واحد، وذلك في الفترة ما بين النصف الأول من 2023 والنصف الأول من 2024، وهو ما ينسجم مع ما جاء في التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2023.

وأبرزت المندوبية أن وضعية سوق الشغل في المغرب خلال أشهر أبريل وماي ويونيو لا زالت تعاني من آثار الجفاف، موردة أنه بفقدان 141.000 منصب شغل بالوسط القروي، أساسا غير مؤدى عنها، وإحداث 60.000 منصب بالوسط الحضري، تراجع الحجم الإجمالي للشغل، ما بين الفصل الثاني من سنة 2023 ونفس الفصل من سنة 2024، بـ 82.000 منصب شغل.

وسجل قطاع الفلاحة والغابات والصيد فقدان 152.000 منصب شغل وقطاع البناء والأشغال العمومية 35.000 منصب، في حين أحدث قطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، 58.000 منصب، متبوعا بقطاع الخدمات 49.000 منصب، وعرف حجم البطالة، حسب التقرير ذاته، ارتفاعا بـ 90.000 شخص، نتيجة ارتفاع قدره 48.000 عاطل بالوسط الحضري و42.000 بالوسط القروي، ليبلغ عدد العاطلين 1.633.000 شخص على المستوى الوطني.

> **سُجلت أعلى معدلات البطالة على مستوى جهات كلميم – واد نون بـ31,5 في المائة، ثم الشرق بنسبة 30,4 في المائة، تليها جهة بني ملال – خنيفرة بـ26,8 في المئة، والعيون – الساقية الحمراء بـ26,6 في المائة، وفاس – مكناس بـ23، في المائة**

إصرار على إنكار الفشل

الواضح، بلغة الأرقام الرسمية، أن «فشل» السكوري في تدبير ملف التشغيل «مُزمن» ويتأكد أن حله غير قريب، على الأقل ليس في عهده نظرا للتراكمات السلبية المسجلة منذ 2021، ففي 2023 مثلا، كشفت المندوبية السامية للتخطيط أن معدل البطالة ارتفع بنسبة 1,2 نقطة خلال عام، إذ انتقل من 11,8 إلى 13 في المائة على المستوى الوطني.

المذكرة الإخبارية للمندوبية حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2023 تحدثت عن أن معدل البطالة انتقل من 5,2 في المائة إلى 6,3 في المائة في الوسط القروي بارتفاع بلغ 1,1 نقطة، ومن 15,8 في المائة إلى 16,8 في المائة في الوسط الحضري أي بزائد نقطة واحدة، مبرزة أن حجم البطالة ارتفع بـ 138.000 شخص خلال عام، منتقلا من 1.442.000 شخص في سنة 2022 إلى 1.580.000 شخص في سنة 2023، وهو ما يعادل ارتفاعا بنسبة 10 في المائة.

هذا الرقم، ووفق خلاصات مؤسستي المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب، يعني أن المغرب في 2023 سجل أعلى معدل للبطالة منذ 2001، كان ذلك حتى قبل ظهور نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، إلا أن ذلك لم يكن كافيا بالنسبة للسكوري للاعتراف بحقيقة «عجزه» عن تدبير القطاع الموكول له، فالأمر، بحسبه، يتعلق بمشكلة موروثة عن الحكومات السابقة.

وقال السكوري في لقاء لحزب الأصالة والمعاصرة بمدينة بوزنيقة، إن الحكومة الحالية «ورثت ما يفوق مليونا و400 ألف عاطل عن الحكومات السابقة»، مضيفا «كما أن جائحة كوفيد 19 زادت من تأزيم الوضعية الاقتصادية للبلاد وفقدان العديد من المواطنين لمناصب عملهم»، في حين أن مندوبية التخطيط أوردت أنه مع متم 2021، السنة الأخيرة لولاية الحكومة السابقة وفي غمرة تبعات جائحة كورونا، كانت نسبة العاطلين عن العمل من مجموع السكان النشيطين في حدود 12,3 في المائة، وليس 21,3 في المائة حاليا، وفق ما كشف عنه بنموسى.

الصحيفة من الرباط

الـ «HCP» ترسُم معالمَ مُجتمع يتّجه نحو الشيخُوخة في أفق 2050 و70 في المائة زيادة في عدد المُهاجرين خلال 10 سنوات

الحقيقةُ والخيال في مدى تأثيرِ موجاتِ الهجرة على النّسيج المغربيّ

أبانت نتائجُ الإحصاء العام الأخير لسنة 2024 عن تراجع في مُعدل الخصوبة بالمغرب، في مقابِل ارتفاع في معدل استقرار المهاجرين. إذ بلغَ عددُ الأجانب المقيمين بتراب المملكة 148 ألفاً و152 نسمةً، مُسجّلا زيادةً ناهزت 62 ألف نسمة، وهو ما يصل إلى 72 في المائة مُقارنة مع عدد الأجانب المحدد بمُوجب إحصاء سنة 2014.

والمعرُوف أنّ المُهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء يُشكّلون الجزء الأكبر من إجمالي عدد الأجانب المُقيمين. خاصّة بعد تنزيل سياسة الهجرة الجديدة التي أطلقها المغرب نهاية 2013، والتي سمحت بتسوية وضعيّة المُهاجرين غير النظاميين وتمكينهم من وثائق الإقامة ومن الحقّ في الشُغل وفي الولوج للخدمات الصحيّة والتعليم لأبنائهم. وأيضاً بسبب تحوّل المملكة لمنطقة استقرارٍ بدل منطقة عبورٍ كما كان عليه الحالُ في السابق.

هذا الواقعُ الجديد، المُتسم بمجتمع يمضي بخطى ثابتة نحو الشيخوخة، ويستمر في استقبال المهاجرين، دفع بعض المُتابعين للتعبير عن تخوّفهم من إمكانية إحداث ذلك لتغيرات ديمُغرافيّة في المدى القريب والمتوسط على النسيج الوطني، مع ما قد يُرافق ذلك من صِدامات محتملة، وهي نفس التخوّفات التي تُعبر عنها بعضُ الأصوات في أوروبا، خاصةً بعد تزايدُ شعبيّة حركات اليمين واليمين المتطرف بقوة خلال العقد الماضي. أوروبا التي تُعاني نفس الوضع، أي تراجعاً في مُعدل الخُصوبة وارتفاعاً في مُعدل الشيخوخة، والهجرة من دول الجنوب.

هناك عدّة أسباب لزيادة عدد المهاجرين المستقرين بالمغرب. فانفتاح المملكة على عدة شركاء اقتصاديين وسياسيين، وتزايد استقطاب اقتصاده للاستثمار الأجنبي، ثم مراهنته على تشييد بنيات تحتية قوية خلال العقدين الماضيين وضخ ملايير الدراهم لهذا الغرض، دفعت كلها إلى هذا الزخم. بالإضافة إلى موقعه الجغرافي الاستراتيجي كجسر يربط أوروبا بإفريقيا. وهذا السبب الأخير بالضبط هو ما جعل المملكة قبلة للمهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء، الطامحين للوصول إلى الضفة الأخرى من المتوسط. وهو طموح صرف عنه النظر آلاف من هذه الفئة، بعدما أقر المغرب سياسة هجرة جديدة، نهاية سنة 2013.

حول هذه النقطة، يرى السوسيولوجي، زهير البحيري، أن المغرب يُنظر إليه بشكل متزايد كمكان للإقامة وليس فقط كممر عبور. «بحيث تشير الدراسات إلى أن حوالي 67 في المائة من المهاجرين يعتبرون المغرب مكاناً للإقامة، مما يُظهر تحولًا في الاتجاهات الهجرية»، وهو واقع يفرض، حسبه، تحديات اجتماعية واقتصادية متعددة.

ويضيف أستاذ علم الاجتماع بجامعة ابن زهر بأكادير، لـ«الصحيفة»، أنّه «وفقًا لنظرية الانتقال الديمغرافي، يُظهر المغرب الآن خصائص المرحلة الثانية، حيث ينخفض معدل الخصوبة مع استمرار تراجع معدلات الوفيات. وتعكس هذه الدينامية المستقبلية توجّه السكان نحو الشيخوخة وبداية انقلاب هرم الأعمار، مما يطرح تحديات اقتصادية واجتماعية تستوجب تخطيطًا استشرافيا في بناء السياسات العمومية والاجتماعية».

أما الأصوات التي ارتفعت، بالموازاة مع صدور نتائج الإحصاء العام لسنة 2024، فذهبت في اتجاه تهويل واقع استقبال المهاجرين المقيمين، مستندة على الأرقام التي تبين ارتفاع نسبة هؤلاء بـ72 في المائة مقارنة بالعشر سنوات الأخيرة. وحذرت هذه الأصوات من الانعكاسات المستقبلية لهذا الوضع على ديموغرافية المجتمع. رقم يبدو كبيرا من الوهلة الأولى، لكن هل هذه القراءة صحيحة، أم أنها مُتسرعة وغير مُستحضرة لتاريخ المغرب الحديث؟

الأرقامُ حمّالة أوجهٍ

لمعرفة الجواب لا بد من قراءة الأرقام في شموليتها. إذ يرى التهامي عبد الخالق، المتخصص في الاقتصاد القياسي، أن عدد الأجانب المقيمين بالمملكة، استنادا للأرقام التي كشف عنها الإحصاء العام، بعيدةٌ، إحصائياً، عن أن تشكل ظاهرة أو أن تخلق مشكلة، بحيث لا يتعدى الرقم 0.5 في المائة من نسبة الساكنة، المقدرة بحوالي 37 مليون نسمة. وهي نسبة مجهرية بالمقارنة مع حال بعض الدول التي تعاني من نقاشات اجتماعية قوية حول سياسات الهجرة واللجوء.

ففي فرنسا يعيش نحو 7.3 ملايين مهاجر، حسب أرقام المعهد الفرنسي للإحصاء لسنة 2023، أي 10.7 في المائة من مجموع الساكنة. وتحتل القارة الإفريقية الصدارة من حيث عدد المهاجرين الواصلين لهذه الدولة الأوروبية. وفي ألمانيا، قدر مكتب الإحصاء صافي عدد المهاجرين القادمين في 2023 لوحدها بما يتراوح بين 680 ألفا و710 آلاف شخص. أي أكثرُ بأربعة أضعاف وأكثر من الرقم الإجمالي المُعلن عنه في المغرب. وفي عام 2015، وصل 1.14 مليون لاجئ إلى ألمانيا بسبب الحرب في الشرق الأوسط، ثم في سنة 2022 وصل مليون ونصف آخرون نتيجة للحرب بين روسيا وأوكرانيا. وإجمالاً، تشير الأرقام الرسمية إلى أن حوالي 11 مليون شخص يحملون جوازاتِ سفر أجنبية يعيشون في ألمانيا منذ العام 2021. وبلغ عددٌ من لديهم أصولٌ مهاجرة 22.3 مليوناً.

وبالنسبة للجارة الشمالية للمملكة، إسبانيا، فالأرقام كبيرة جدا هي الأخرى، ففي عام 2024، أفاد المرصد الدائم للهجرة، أن عدد السكان المهاجرين في إسبانيا قد وصل إلى قرابة 4 ملايين، بينما تشير مصادر أخرى، من قبيل موقع «ستاتيكا» المتخصّص، إلى أن العدد بلغ، حتى يناير 2024، ما يقارب 6.5 مليون شخص.

ويُعلق التهامي على هذه الأرقام بقوله: «أين نحن من ذلك؟»، مضيفاً أنه في لندن، العاصمة البريطانية، على سبيل المثال، والتي يبلغ تعداد ساكنتها حوالي 9 ملايين نسمة، «هناك أزيد من 42 في المائة من الأجانب».

وفي الحديث الذي خصّ به «الصحيفة»، يعود الأستاذ الذي قضى أزيد من 30 سنة بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، للواقع المغربي، للتنبيه إلى أن الأجانب المقيمين، تتنوع مشاربهم بين القادمين من أوروبا وغيرها، والأساتذة بالبعثات الأجنبية والعاملين في السلك الدبلوماسي، والأطر الكبرى في المقاولات وغيرهم. وذلك حتى لا يقع لبسٌ لدى البعض، ليظنوا أن الأرقام المعلن عنها تتحدث عن الهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء فحسب.

ومن الواضح أن الآراء التي ذهبت في اتجاه التحذير من «خطر الهجرة» على النسيج المجتمعي، قد أغفلت تاريخ المغرب الحديث. فمباشرة بعد الاستقلال كان هناك حوالي 400 ألف أجنبي مقيم بالمغرب، بحكم الإرثُ الاستعماري الفرنسي. وتراجع العدد خلال 1971 إلى حوالي 112 ألفاً، ثم إلى 45 ألفاً في عام 1994.

> **بلغَ عددُ الأجانب المقيمين بتراب المملكة 148 ألفاً و152 نسمةً، مُسجّلا زيادةً ناهزت 62 ألف نسمة، وهو ما يصل إلى 72 في المائة مُقارنة مع عدد الأجانب المحدد بمُوجب إحصاء سنة 2014.**

وعن تراجع هذا العدد من الأجانب المقيمين، إلى أكثر من النصف مقارنة بالفترة التي تلت الاستقلال، يرى التهامي أن ذلك أمر مُلفت للانتباه، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أن 400 ألف أجنبي المسجلة حينها كانت من أصل 11 مليون نسمة فحسب، وهو عدد ساكنة المغرب وقتئذ، بينما نتحدث اليوم عن 150 ألفاً من أصل 36 مليون تقريبا، الشيء الذي يجعل الحديث عن أي تغيّر ديمغرافي مفترَض، حسبهُ، مسألة مستبعدةً تماما.

الهجرةُ غير النظاميّة تُثير الجدل

بدا واضحا كذلك من خلال الآراء التي ترى في أعداد المهاجرين بالمغرب إشكالا قد يتفاقم مستقبلا، أن الهجرة غير النظامية هي المتهم الأول، بل حتى المهاجرون غير النظاميين الذين سوّوا وضعيتهم القانونية وقرّروا الاستقرار يمكن إدخالهم في نفس الخانة، بحيث لم تتم الإشارة إلى باقي الفئات التي تشكل هذا الواقع.

ولعل السبب يعود لبعض المظاهر السلبية التي ارتبطت بهذه الظاهرة في المغرب خلال العقد الأخير ونيّف، والتي ساهمت في انتشارها وسائل التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية عموماً.

وليس واضحا حسب الأرقام التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط، ما إذا كان الأمر يتعلق بالمهاجرين المقيمين بطريقة قانونية فحسب، أم أن المهاجرين السريين يشملهم الإحصاء كذلك. بالنسبة للسوسيولوجي، زهير البحيري، فإن تحديد العدد الدقيق للمهاجرين، «يُعدُّ تحديًا إضافيًا، حيث يصعب إحصاء المهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية».

إلاّ أن خبير الإحصاء التهامي عبد الخالق، يُرجّحُ أن يكون الرقم المعلن عنه يشمل جميع المقيمين الأجانب، حتى أولئك الذين يعيشون في وضعية غير قانونية، إلاّ من تعذر إحصائهم بسبب وجودهم في مناطق معزولة. يقُول المتحدث: «عادة الرقم المشار له يشمل الجميع. إذ هو الرقم الذي سيبقى متداولا لمدة سنوات للتعبير عن عدد الأجانب ببلادنا. وحتى إذا أضفنا أولئك الذين يعيشون في مناطق صعب الوصول لها، كالغابات في الشمال التي يستقر بها البعض، وغيرها، فلن يتغير الرقم المعلن عنه كثيراً، وسيظل أقل من 200 ألف أجنبي لا محالة».

ففي اعتقاد الأستاذ بكلية الحكامة والعلوم الاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد السادس، قد يبدو عدد المهاجرين مرتفعا إذا تحدثنا عن مدن بعينها، وليس على الصعيد الوطني. يقُول بهذا الخُصوص: «إذا أخذنا مثال طنجة أو الناظور أو غيرهما، قد نرصد تجمعات للمهاجرين غير النظاميين، فَهُم في بحث مستمر عن فرص للوصول إلى أوروبا. بل حتى وسط هذه المدن، هناك أحياء بعينها هي التي تشهد نوعا من التمركز لهذه الفئة، بسبب حماية بعضهم لبعض والتعاون في ما بينهم. لكن في أغلب المدن الداخلية، يبقى وجودهم محسوبا على رؤوس الأصابع».

من جهته، يُسجّل أستاذ علم الاجتماع بجامعة ابن زهر بأكادير استمرار عيش عدد كبير من المهاجرين في ظروف إلى حد ما صعبة، على الرغم من وجود جهود تشريعية هامة مثل «السياسة الوطنية للهجرة واللجوء»، والتي أسهمت في تسوية الوضعية القانونية لأكثر من 50 ألف مهاجر مقيم بالمغرب، مُضيفا أن البنية التحتية ما تزال غير كافية لتلبية الطلب المتزايد. ويُردف المتحدث: «كما يعاني المهاجرون من صعوبات في الولوج لخدمات التعليم والرعاية الصحية بسبب الحواجز اللغوية والتمييز الثقافي والتمثلات الاجتماعية، فضلاً عن الصعوبات القانونية والإدارية التي تعيق انخراطهم الكامل في النسيج الاقتصادي».

لكنه عاد للتأكيد على أن سياسة الهجرة الجديدة، دفعت المغرب نحو إدماج المهاجرين عبر وضع إطار قانوني يُعزز حقوقهم ويوفر الخدمات الأساسية. بحيث تشمل هذه السياسات تدابيراً لدعم التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية، مما يُساعد في انخراطهم السلس في الحياة الاقتصادية.

ويتمتّع المغرب، بحسب البحيري، بالإمكانات والقدرات التي تسهل عملية وسيرورة إدماج المهاجرين. وعلى رأسها «الثقافة المغربية بتنوعها وغناها [التي هي] أحد العوامل الأساسية في ذلك، حيث تُعزّزُ حضارة وتاريخ المغرب الطويل التعددية الثقافية من عرب وأمازيغ وأفارقة. ويساعد هذا التنوع في تشجيع مختلف أنماط التفاعل الاجتماعي وتخفيف الصعوبات والحواجز الاجتماعية والثقافية التي تعيق الاندماج الاجتماعي والثقافي للمهاجرين».

> **سياسة الهجرة الجديدة، دفعت المغرب نحو إدماج المهاجرين عبر وضع إطار قانوني يُعزز حقوقهم ويوفر الخدمات الأساسية. بحيث تشمل هذه السياسات تدابيراً لدعم التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية**

تراجُع الخُصوبة والهِجرةُ في ميزانِ الاقتصاد

يعُود التراجع في معدل الخصوبة إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل ارتفاع مستويات التعليم، وخاصة في صفوف النساء، وزيادة فرص العمل وارتفاع نسبة التعليم، فضلًا عن التحولات الثقافية التي تواكب العولمة. بالإضافة إلى تراجع معدلات وفيات الأطفال، مما يؤدي إلى تغيير في أنماط الإنجاب.

يرى محمد جدري، الخبير الاقتصادي، بأن نزول نسبة النمو الديمغرافي إلى ما تحت عتبة 1ا في المائة، بدل 1.42 في المائة المسجلة قبل 10 سنوات، هو مؤشر «يجب أن يسائلنا جميعا». ويقُول موضّحاً: «ليس أمامنا سوى 25 سنة قبل بلوغ 2050، وهو التاريخ الذي ستنقلب فيه موازين الهرم السكاني، ولن يعود الشباب هم الجزء الأكبر من هذا الأخير، وبالتالي علينا الاستفادة إلى أقصى درجة من المدة المتبقية بهدف تحقيق أرقام نمو مهمة جداً».

وبالنسبة لتأثيرات شيخوخة المُجتمع، على الأداء الاقتصادي، فيُعدّدها جدري، ويبدأ بتأثيرها بدرجة كبيرة على الولوج للخدمات الصحية. ويقول: «لهذا علينا أن نتوفر في المستقبل القريب على بنيات صحية في جميع الجهات والأقاليم قادرة على تلبية الطلب المتسارع على هذه الخدمات».

وتشير أغلب التقارير الرسمية، وطنياً، والأخرى الدوليّة، إلى أن وضع قطاع الصحة في المغرب لا يعرف، بشكل عام، أي تطور ملحوظ بمرور السنوات. إذ يعتبر من نقاط الضعف التي تعاني منها الدولة منذ عقود. وبالرغم من المبادرات الكثيرة، والإصلاحات التي تقوم بها الحكومات المتعاقبة، يبدو أن قطار الصحة يمشي ببطء شديد. ويكاد المواطنون لا يحسون بآثار هذه السياسات الصحية على أرض الواقع.

ويمس التحدي الثاني سوق الشغل. فاليوم لدينا طلب كبير على اليد العاملة، يُبرز جدري، ولكن «في الـ25 سنة القادمة، قد نصبح مضطرين، شأننا شأن مجموعة من الدول الأوروبية إلى استقطاب اليد العاملة من الخارج».

كما أن أنظمة التقاعد ستشهد ضغطا مرتفعا هي الأخرى حال استمرار هذا الوضع. فإلى غاية وقت قريب، يقُول الخبير الاقتصادي: «كان هناك 8 عمال نشطين في مقابل شخص متقاعد، وبدأ يتقلص الرقم شيئا فشيئا، حتى أصبح اليوم عامل نشيط في مقابل شخص متقاعد، وبالتالي سيزداد الوضع حدة، وربما قد نصل، في المستقبل، إلى 4 متقاعدين مقابل كل عامل نشيط. وهو ما سيؤثر بدوره، سلباً، على مجموعة من إيرادات الدولة مثل الضريبة على الدخل وغيرها». كما أن سوء التدبير دفع صناديق التقاعد إلى حافة الإفلاس. فمنذ عبدالإله بن كيران، وإصلاحات التقاعد المارثونية، مستمرة، بحيث تم الرفع من قيمة المساهمات والرفع من سن التقاعد إلى 63 سنة، وهناك توجه صوب رفعه من جديد إلى 65 للمرة الثانية في 10 سنوات. لكن يبدو أن كل هذه الحلول لم تُجد نفعا، وما تزال الوضعية متأزمة، سمتها الأساسية العجز المالي الذي تعانيه الصناديق، وهو سبب إضافي يجعل الحكومة تدمج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (كنوبس).

ويعتقد جدري بضرورة تبني الدولة برنامجا لتشجيع المواطنين على الزواج وعلى الإنجاب بين 2030 و2035، من أجل التقليل من آثار هذا الوضع ما أمكن، وبالتالي رفع مستوى خُصوبة المجتمع.

أما بالنسبة للمقيمين الأجانب، فيرى المتحدث ذاته أن عددهم الحالي بسيط جدا مقارنة بالعدد الإجمالي للساكنة، حتى نتحدث عن تأثير اقتصادي مباشر. لكن إذا استمرت مستويات خصوبة المجتمع في التراجع، فحينها، يُضيف المتحدث، «ربما قد يزداد عدد هؤلاء الأجانب بشكل ملحوظ، بسبب الحاجة إلى اليد العاملة. وحينها سيكون على الدولة إيجاد تصور واضح لإدماجهم وتسهيل تلاقحهم مع الثقافة المغربية بشكل يمنع من أي تصادم».

حملاتٌ تهويلٍ عُنصرية على «السُوشل ميديا»

خلال العقد الأخير، شهدت ساحة وسائط التواصل الاجتماعي بالمغرب عددا من الحملات العُنصرية، وخاصة ضد الأفارقة المنحدرين من دول جنوب الصحراء. ظهرت هذه الحملات على «فايسبوك» و«إكس» (تويتر سابقا) نتيجة لازدياد أعداد المهاجرين غير النظاميين المتوافدين على المملكة، والمُتمركزين، في عدد من أحياء مدن الشمال، للبحث عن أي فرصة من أجل الوصول إلى الضفة الأخرى من المتوسط.

ولعل أبرز حملة من هذا النوع، تلك التي انطلقت شهر ماي 2017، بعد حادثة مقتل حارس قيسارية تجارية بمدينة فاس من قبل بعض المهاجرين غير النظاميين المنحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء. كانت الصور التي انتشرت للضحية قاسية وأجّجت غضب رواد العالم الافتراضي الذين انضم بعضهم لجوقة العنصريين الواقفين خلف الحملة. كانت المطالب حينها هي ترحيل جميع المهاجرين غير النظاميين وإغلاق القوس الذي فتحته الدولة نهاية 2013، بتبنيها لسياسة هجرة جديدة تفتح الأبواب أمام هذه الفئة لتسوية وضعيتها القانونية.

كانت هذه الحملة صادمة على مستوى التوصيفات القدحيّة المُستعملة خلالها، لكنها لم تكن الأخيرة من نوعها. إذ شهدت السنوات اللاحقة لهذا الحدث، ظهور فئة جديدة من رواد التواصل، أكثر تنظيما، ووضوحا. بحيث تدعي هذه الجماعات أنها قومية تدافع عن مصالح المملكة، وترفض اختلاط الجينات المغربية بغيرها. بل بعض مكوناتها -التي تنشط أساسا على موقع «إكس»- أكثر تطرّفا، بحيث لا تخفي إيمانها أن الأفارقة من جنوب الصحراء، والسود بشكل عام، «عرق أقل درجة من باقي الأعراق»، وتُلصق بهم جميع الكوارث التي تحدث، بل هناك من يستهدف منهم حتى المغاربة السود، ويتنمّر على الذين يقررون الزواج منهم من أصحاب البشرة البيضاء.

وكانت منشورات هذه الفئة، التي يُجهل من يقف وراءها، تخلق في البداية ردود فعل مستغربة ومنصدمة مما تُطالعه. لكن شيئا فشيئا، لم تعد تؤخذ آرائهم على محمل الجد على الانترنت. ولغاية اللحظة، ما يزال هذا النوع من الخطاب موجودا بمنشورات بعينها، أو على شكل تعليقات على أخبار وأحداث معينة. وزادت سياسة النشر الجديدة داخل «إكس» التي تبنّاها المالك الجديد للموقع الشهير، الملياردير إيلون ماسك، من فداحة الموقف، بحيث لم تعد الرقابة تشتغل كما كانت في السابق على هذه التجاوزات. وهي السياسة التي يروج لها ماسك على أنها تعلي من حرية التعبير، وجاءت كرد فعل على خصومه من يساريين وليبراليين داخل السلطة والمؤسسات الأمريكية، وضد ما يسميه بالإعلام السائد أو المُهيمن.

ومن انعكاساتِ هذه الآراء داخل «السوشل ميديا»، وسط الشباب خاصة، هناك نتائج استطلاع رأي أجراه «المركز المغربي للمواطنة» و«العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان»، تستحق الوقوف عندها. بحيث أبان الاستطلاع عن وجود مواقف معادية للمهاجرين لدى الشباب، مقارنة مع الفئات الأكبر سنا. وكشف عن «اعتقاد نحو 86 في المائة من المشاركين بأن تزايد عدد المهاجرين سيصبح إشكالية يعاني منها المغرب مستقبلا»، ورفض 87 في المائة المستجوبين «أن تكون المملكة بلد استقبال للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء»، كما رفض 53 في المائة ممن هم دون 30 عاما «تمكين المهاجرين من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية من قبيل الصحة والتعليم»، وعبر 58 في المائة عن عدم قبولهم «بدمج المهاجرين في المقاولات الاقتصادية، ولا في مجاورتهم في السكن». أما 79 في المائة من المشاركين الشباب، فاعتبروا أن العدد الحالي للمهاجرين في المغرب «مُرتفع»، بينما يعتقد 71 في المائة منهم أن المهاجرين يساهمون في ارتفاع نسب البطالة في صفوف المغاربة.

كما تَظهر انعكاسات هذا التوجه، بشكل واضح، على محتوى بعض الحسابات على موقع التواصل الاجتماعي «إنستغرام»، والتي تنشر مقاطع قصيرة من نوع «ريلز» يفترض فيها أنها كوميدية، تتضمن تنمرا وعنصرية واضحين في حق هذه الفئة من المهاجرين المُقيمين بالمملكة. وتجذب مشاهدات وتعاليق بالآلاف تذهب أغلبها في هذا الاتجاه.

> **شهدت ساحة وسائط التواصل الاجتماعي بالمغرب عددا من الحملات العُنصرية، وخاصة ضد الأفارقة المنحدرين من دول جنوب الصحراء**

#assahifa_english
ASSAHIFA
UNE PRÉSENCE FORTE EN PRINT & EN DIGITAL
#assahifa
www.assahifa.com
الصحيفة
ASSAHIFA.COM
التحديات الكبرى
التي واجهت الملك محمد السادس خلال 24 سنة من جلوسه على العرش
MOROCCAN CITIES
#assahifa_english
ASSAHIFA
ANDROID APP ON Google Play
Download on the App Store
الصحيفة
ASSAHIFA.COM
#assahifa
www.assahifa.com
الصحيفة
ASSAHIFA COM

بورتريه: عمر الشرايبي

مَعدن نجمٍ مغربيٍ أصيل وذهب لا يصدأ

أشرف حكيمي.. اللاعب المظلوم إفريقيا !

«لقد أوهموني أنني الفائز بها».. هكذا كانت كلماته لمواطنه إلياس بن الصغير، على هامش لقاء موناكو وباريس سان جيرمان في الدوري الفرنسي، التي رصدتها عدسات الكاميرا بعد عودته من ليلة جوائز الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم «CAF Awards» في مراكش.

سليل أحمد فرس، محمد التيمومي، بادو الزاكي ومصطفى حجي، الذي لم يكتب له أن يخلف هؤلاء الأساطير في حضرتهم، فكانت الكرة الذهبية من نصيب نيجيريا للمرة الثانية، أديمولا لوكمان بعد فيكتور أوسيمين.

تعاطف معه المغاربة لأنه ابنهم البار الذي لم تخلف يوما لإعلاء راية الجذور ويكون خير سفراء المملكة رياضيا. مُلهم جيل وصورة الشاب الناجح الذي دخل القصر العامر في الرباط، مرتين؛ خلال استقبال «الأسود» بعد إنجاز كأس العالم 2022 وحديثا خلال حفل العشاء الرسمي على شرف رئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

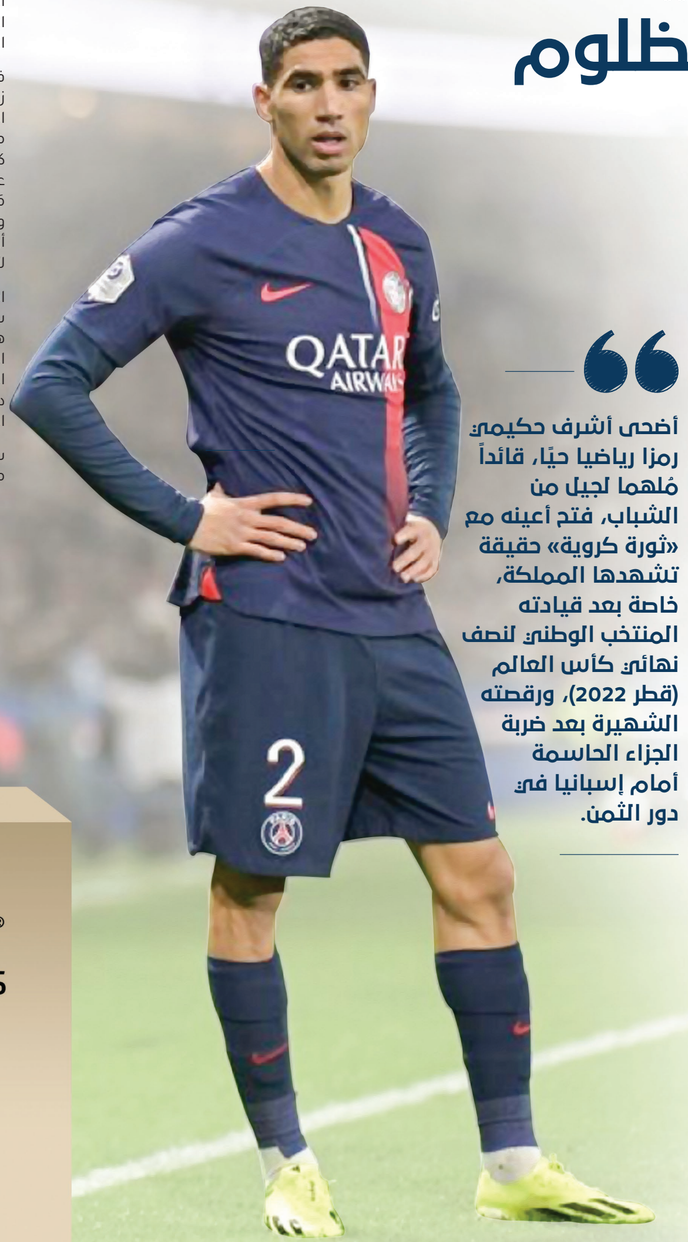

اسمه أشرف حكيمي. وإن سرقوا منه جائزة الكرة الذهبية فلن يستطيعوا سرقة معدن النجم الذي يمثله في نظرة ملايين المغاربة!

في التاريخ الرياضي الحديث، أضحى أشرف حكيمي رمزا رياضيا حيًا، قائداً مُلهما لجيل من الشباب، فتح أعينه مع «ثورة كروية» حقيقة تشهدها المملكة، خاصة بعد قيادته المنتخب الوطني لنصف نهائي كأس العالم (قطر 2022)، ورقصته الشهيرة بعد ضربة الجزاء الحاسمة أمام إسبانيا في دور الثمن.

لن يختلف اثنان على أن «أشرف»، كما يناديه رفاق الدرب الكروي، يعد في سن السادسة والعشرين، من بين أفضل الأظهرة الدفاعية في العالم، مع علامة امتياز، دون حاجة لتصويت صحافة الـ CAF التي تخضع لمعايير أخرى.

خلال الموسم المنصرم، صال وجال حكيمي في حديقة أمراء باريس عن جدارة، فجاء الاستحقاق بتتويجه بلقب آخر في دوري الفرنسيين، كما أنه كان على عتبة تحقيق حلم أمراء قطر، لما وصل بالـ PSG لنصف نهائي دوري الأبطال، قبل الخسارة أمام رفاق الأمس القريب في حديقة «سيغنال إدونا» بدورتموند.

على أعتاب حدائق «فيرساي» الشهيرة و«Champ de Mars» في المقاطعة السابعة لمدينة الأنوار، قاد حكيمي المنتخب المغربي لمجد «أولمبي» تاريخي وميدالية برونزية، شاءت الصدف أن يتوج بها في معقله الحالي، الذي احتضنه منذ صيف عام 2021.

إن سألت محرك الذكاء الاصطناعي حول إن كان أشرف حكيمي يصنف في خانة «الأساطير» الذين مروا في الكرة المغربية والعالمية، سيجيبك بنفس جواب ذلك الشاب المهووس بالكرة، الواقف هناك على بعد أمتار من مدخل قصر المؤتمرات بمراكش، يتحين فرصة لمناداة لاعبه المفضل «حكيمي.. حكيمي!». أشرف حكيمي أسطورة؟ لا ليس بعد، من الممكن أن يصبح كذلك حين يرفع لقب كأس إفريقيا المقبلة بالمغرب.» لست وحدك من ينتظر تلك الليلة الساحرة، نحن أيضا ننتظر كتابة مقال التتويج «بالكان» الذي لم يعرف له

أضحى أشرف حكيمي رمزا رياضيا حيًا، قائداً مُلهما لجيل من الشباب، فتح أعينه مع «ثورة كروية» حقيقة تشهدها المملكة، خاصة بعد قيادته المنتخب الوطني لنصف نهائي كأس العالم (قطر 2022)، ورقصته الشهيرة بعد ضربة الجزاء الحاسمة أمام إسبانيا في دور الثمن.

أثرا في صُحفنا منذ 1976. 22 سنة قبل ميلاد قائد «الأسود» الحالي!

أشرف حكيمي، ضابط بوسام العرش في عاصمة بلده وتربية «ملوك» العاصمة الإسبانية منذ أن كان طفلا صغيرا حالما، ابن عاملة النظافة والبائع المتجول الذي انطلق من دروب الفقر لشوارع الأضواء.

في دروب هذا المجد، عرف زين الدين زيدان قدوة كروية، حين زج به لساحة المعركة ذات ليلة من أكتوبر 2017، لأول مرة بقميص ريال مدريد كما عاشر كريستيانو رونالدو حينها زميلا ثم غريما، عانقه لمرات وبكى مرارة الهزيمة أمامه مرات أخرى.. رافق ميسي أيضا لأسابيع وأشهر، حتى كان قاب قوسين من تقاسم أرضية ملعب لوسيل ليلة إنصاف الكرة لأقدام ليو! إنها قصة ألف ليلة وليلة.

استفاد كروبا من مغادرته لإسبانيا سنة 2018 نحو عالم الصرامة الألمانية، هناك حيث اصطدم بالجدار الأصفر التاريخي في موسم مميز كتميز تمريراته الحاسمة الثلاث أمام أتلتيكو مدريد في دور مجموعات دوري الأبطال في ليلة الرباعية.

سئل ذات يوم الأسطورة الألماني لوثار ماتيوس، صاحب الكرة الذهبية لعام 1990، عن حكيمي، حيث لم يتردد في التأكيد بالقول: «بالنسبة لي، حكيمي أفضل ظهير أيمن دفاعي في البوندسليغا، خواكيم لوف سيكون سعيدا إن كان يتوفر على لاعب مفعم بالدينامية والمؤهلات التقنية». هذا التصريح كان أشهرا قليلة بعد التحاق اللاعب الدولي المغربي بفريق بروسيا دورتموند على سبيل الإعارة.

في أي قصة نجاح «Success Story»، الطبيعة تفرض تحولات لمجريات التاريخ، بين كأس عالم في روسيا 2018 وآخر في قطر 2022، نضج قائد وطني تاريخي، وبين انطلاقة بئيسة في مدريد ونقلة نوعية في مسار احترافي بمحطات متعددة، ولد نجم في عالم المستديرة.

مسار شاب عصامي ترك أثره أينما حطت أقدامه: في ألمانيا مع بروسيا دورتموند، في إيطاليا مع انتر ميلان أو حاليا رفقة باريس سان جرمان الفرنسي بدور «الكابيتانو».

بلغ حكيمي اليوم من النضج الكروي ما يكفي أن يجعل منه أيقونة جيل 1998، عام تتويج زيدان بكأس العالم ومصطفى حجي بالكرة الذهبية الإفريقية.

وإن لم يتوج بذهب باتريس موتسيبي، فإن عملة حكيمي تزن الذهب العالمي بين أقرانه: هو ثاني أغلى ظهير أيمن في العالم بقيمة سوقية تصل إلى 60 مليون أورو، ثاني أغلى لاعب في الدوري الفرنسي وناديه باريس سان جرمان، كما أنه ضمن أغلى 50 لاعب في العالم والتاسع بين جيله.

في خزانته الشخصية، بعد صور ملحمته «المونديالية»، ميدالية برونزية «أولمبية» تاريخية بقميص المغرب في دورة «باريس 2024»؛ ناهيك عن ألقابه مع الـ PSG، بطل إيطاليا مع «الإنتر» في 2021، بطل السوبر الألماني مع دورتموند دون أن ننسى لقب دوري أبطال أوروبا وكأس العالم للأندية مع ريال مدريد «مكرها أخاك لا بطل»، إذ تحسب للاعب الذي كان فردا من مجموعة الفريق الملكي.

في انتظار لقب «الكان» الذي طال انتظاره. الذي قد يأتي بمنوية حكيمي مع المنتخب الوطني، ليؤرخه التاريخ، أو قد لا يأتي كما هي سُنة الحياة، بقساوة ضربة الجزاء التي أضاعها حكيمي أمام جنوب إفريقيا في دور ثمن نهائي «كان» كوت ديفوار الأخير أو مرارة خروج أمام البنين في الدور الثاني من «كان 2019» في مصر.. وتلك الأيام نداولها بين الناس.

وإن لم يتوج بذهب باتريس موتسيبي، فإن عملة حكيمي تزن الذهب العالمي بين أقرانه؛ هو ثاني أغلى ظهير أيمن في العالم بقيمة سوقية تصل إلى 60 مليون أورو، ثاني أغلى لاعب في الدوري الفرنسي وناديه باريس سان جرمان، كما أنه ضمن أغلى 50 لاعب في العالم والتاسع بين جيله.

في حوار مع مجلة «GQ» الصادرة في فبراير 2022 بغلاف مخصص له، قال حكيمي إنه يتعامل بحذر مع كل ما يعيشه حاليا، كما هي فلسفته في الحياة منذ البداية، كما يعتبر أن الأهم هو الاستمتاع بكل لحظة آنية يعيشها حاليا.

لم يخف أشرف يوما تعلقه بالأسرة، لا يتردد في معظم المحطات أن يظهر معدن الشاب المتخلق الذي لا يخجل من التذكير بأصل الحكاية، كما كان الأمر على سجادة حفل جوائز «الكاف» الأخيرة التي تحولت، بفعل فاعل، إلى ليلة من ليالي أشرف الظلماء.

لعل غصّة تلك الليلة، تكون حافزا للّعب المثابر، كما هي حافز لمئات العمال في ورش ملعب الرباط، والذي قد يكون مسرح «بوديوم» البطولة للقائد حكيمي ليلة 18 يناير 2026، إلى ذلك الحلم، لكل حادث حديث، ولكل مقام مقال..

حياة النجومية بين جلسات تصوير الإعلانات الإشهارية هنا وهناك، وأغلفة مجلات «الموضة»، لم تنس حكيمي أنه ابن حسن البائع المتجول في مدريد و «مي سعيدة» عاملة النظافة المنحدرة من مدينة القصر الكبير شمال المغرب.

«إنهما فخوران بي وبما وصلت إليه، الحقيقة أنهما كانا السند الدائم بالنسبة لي. كانا حاضرين دائما لما كنت أجتاز مراحل صعبة في حياتي. ممنون كثيرا لما نحققه جميعا». بهذه الرسالة اختتم حكيمي حواره مع المجلة.

كما هم فخورون أيضا بك أبناء جلدتك، في كل مرة تختار فيها أن تستقل طائرتك الخاصة لقضاء بعض الأيام في المغرب، تساهم في زرع الابتسامة على وجوه الأطفال الصغار في الأعمال الخيرية التي تتكفل بها، رغم الالتزامات المهنية.

في يوم من الأيام، قد يعود حكيمي ليتحدث بلسانه في كتاب يؤرخ لمساره. إلى ذلك الحين، سَنُحَدث العالم أن ابننا أشرف من معادن النجوم الأصيلة بذهب خالص لا يصدأ.

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH